Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

44298

في هذا العدد

١. دعم القطاع الخاص الفلسطيني / ٣
٢. وفد عالي المستوى من البنك الدولي يشارك في المؤتمر الفلسطيني للاستثمار / ٥
٣. توسيع فرص الحصول على تمويل إسكاني / ٨
٤. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار– شريك في تسهيل الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة / ١٠
٥. مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي: التزام متجدد بدعم الطبقات الفقيرة والأكثر معاناة / ١١
٦. تمويل إضافي لمشروع مياه غزة الطارئ الثاني / ١٢
٧. عمليات البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة / ١٤
٨. ملف الضفة الغربية وغزة / ١٧
٩. التطورات والآفاق الإقتصادية / ١٨
١٠. مشروع جديد للبنك الدولي: مشروع ثان لإدارة الأراضي / ٢٢
١١. مقابلة مع مديرة مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية / ٢٣

مجموعة البنك الدولي

نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة

أخبار تنموية
الضفة الغربية
وقطاع غزة

حزيران ٢٠٠٨

دعم القطاع الخاص الفلسطيني

أرقام الاتصال: البنك الدولي

أرقام مكتب الضفة الغربية:
المقسم الرئيسي ٠٢٢٣٦٦٥٠٠
الفاكس ٠٢٢٣٦٦٥٤٣

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي
ديفيد كرايغ
٠٢٢٣٦٦٥٠٦

نائب المدير
فارس حداد – زيرفوس
٠٢٢٣٦٦٥٤٩

الاقتصاد والقطاع الخاص
جون ناصر
jnasir@worldbank.org

التنمية الإجتماعية
مسكي براين
٠٢٢٣٦٦٥٠٠

المياه والطاقة
زياد ابو حسنين
٠٨٢٨٢٣٤٢٢

البنية التحتية
ابراهيم دجاني
idajani@worldbank.org

ادارة التمويل
سهير موسى
٠٢٢٣٦٦٥٤٠

تنسيق المساعدات
نبيلة عساف
٠٢٢٣٦٦٥٣٥

التنمية البشرية
أيلين موري
٠٢٢٣٦٦٥٠٠

مركز المعلومات
ماري كوسا
٠٢٢٣٦٦٥٢٩

أرقام مكتب غزة:
٠٨٢٨٢٣٤٢٢ / ٢٨٢٤٧٤٦
فاكس: ٠٨٢٨٢٤٢٩٦

مؤسسة التمويل الدولية:
الممثل المقيم
يوسف حبش
٠٢٢٣٦٦٥١٧
فاكس: ٠٢٢٣٦٦٥٢١

للاشتراك: mkoussa@worldbank.org
تتواجد هذه النشرة على الإنترنت: http://www.worldbank.org/ps

مجموعة البنك الدولي:
دعم
القطاع الخاص
الفلسطيني

يملك القطاع الخاص الفلسطيني قدرة فريدة من نوعها على استغلال فرص النمو وجذب الاستثمارات العالمية. فقد خلص التحليل الذي قام به البنك الدولي لبيئة الأعمال الفلسطينية إلى كونها تضاهي كثيرا من نظيراتها في المنطقة. ووضع تقرير البنك عن "ممارسة أنشطة الأعمال" في النصف الأول من ٢٠٠٧الضفة الغربية وقطاع غزة في مصاف دول كالهند وإندونيسيا والهندوراس، إذ احتلت المرتبة الثانية والعشرين تحديدا على مستوى العالم من حيث نظام السلطة الفلسطينية الضريبي للأعمال ، والمرتبة الثالثة والثلاثين من حيث الإطار القانوني لحماية المستثمرين. وفيما يتعلق بالإطار السياساتي للسلطة الفلسطينية فإن الاقتصاد الفلسطيني يأتي ضمن النصف الأفضل من حيث تكاليف الاستيراد والتصدير والإجراءات المتعلقة بهما. فإمكانات التصدير ضخمة ، إذ تتمتع السلطة الفلسطينية بترتيبات تجارية جيدة مع الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. بالإضافة إلى السوق الجاهزة والمتمثلة بخمسة ملايين فلسطيني من فلسطينيي الشتات في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى هذه الحقائق فلا غرابة في أن يظهر التحليل الأخير للبنك الدولي أنه رغم اتجاه النمو الاقتصادي الفلسطيني نحو التحسن شيئا ما هذا العام فقد كان من الممكن أن يزداد هذا النمو أكثر بكثير لو أتيح للقطاع الخاص أن يحقق إمكاناته برفع القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والعبور. وقد أكد السيد خوان خوزيه دابوب المدير الإداري للبنك الدولي، في مؤتمر المستثمرين الذي عقد مؤخرا في مدينة بيت لحم، التزام مجموعة البنك الدولي بأكملها بالإسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم الأعمال الخاصة بالأدوات التي تحتاجها لتخطي تلك العقبات.

وبالإضافة إلى عمل البنك الدولي في المشاريع التنموية ودعم موازنة السلطة الفلسطينية، فإن تركيزه منصب على معالجة العقبات التي تواجه الأعمال الفلسطينية وخاصة ذلك النظام الشامل من القيود المفروضة على الحركة والعبور داخل الضفة الغربية وعلى حدود قطاع غزة في الوقت الراهن. فالبنك الدولي متمسك بالتزامه نحو الدعوة إلى إزالة تلك العقبات التي تعيق التجارة والتصنيع، وهو يعمل في سبيل ذلك بالتعاون مع

السيد توني بلير ممثل اللجنة الرباعية. وقد تم تحقيق بعض التقدم في الآونة الأخيرة، غير أنه إذا أريد أطلاق حلقة من النمو والحفاظ عليها فلا بد من زيادة تلك التحسينات التوسع فيها. كما يعمل البنك الولي على صعيد مواز مع السلطة الفلسطينية لإصلاح قطاعي الاتصالات والطاقة، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية لتوفير أدوات مالية أفضل للأعمال الصغيرة.

إن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي تبذل المزيد من الجهود لتزويد الأعمال الفلسطينية بالاستثمارات اللازمة للبدء بمشاريع واعدة. فبالإضافة إلى الاستثمار الذي بلغت قيمته (١٣٠) مليون دولار أمريكي في (١٦) شركة على مدى العقد الماضي، قامت مؤسسة التمويل الدولية الشهر الماضي بتوقيع التزام باستثمار (٧٥) مليون دولار أمريكي في مبادرة جديدة للإسكان بأسعار مقبولة بقيمة (٥٠٠) مليون دولار أمريكي. وسيعمل ذلك على زيادة إمكانية الحصول على تمويل لغايات الإسكان في المناطق الفلسطينية مما سيخلق أكثر من (٣٠٠٠) فرصة عمل ويضمن قدرة الآلف من الناس على الحصول على المساكن. ويتم حاليا أيضاً البحث في توفير المزيد من الاستثمارات من أجل تقديم القروض لأكثر من (١٠٠٠٠) طالب على أساس تجاري، ولتطوير التسهيلات المالية التجارية للبنوك التجارية.

وانطلاقا من فهم البنك الدولي للمخاطر التي تواجه المستثمرين المحتملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي بصدد الانتهاء من التوسع بإنشاء صندوق لضمان الاستثمار بقيمة (٣٠) مليون دولار أمريكي. وسيقوم ذلك الصندوق بتأمين المستثمرين ضد مخاطر كالحرب والصراعات الأهلية ومصادرة الأملاك والقيود على اعادة توطين الأرباح. ويتم في الوقت الراهن توسعة ذلك الصندوق ليقدم التأمين للمستثمرين المحليين والمشاريع القائمة وليس للمستثمرين الأجانب وحدهم. فمن شأن توفر التأمين أن يطمئن أولئك المستثمرين الذين يبحثون عن شركاء يتقاسمون معهم المخاطرة، مما يشجع كلا من المستثمرين الجدد ومن يفكرون في زيادة أنشطتهم الحالية.

وقد تعهد المانحون في شهر كانون الأول من العام الماضي بتقديم دعم يفوق (٧و٧) مليار دولار أمريكي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وقد قامت السلطة الفلسطينية بخطوات كبيرة للمضي بتلك الخطة. غير أن مجموعة البنك الدولي تدرك أن نجاح تلك الخطوات الإيجابية على المدى البعيد يعتمد على قدرة القطاع الخاص الفلسطيني أن يحسن استثمار تلك الفرص التي توفرها له. فالأعمال الفلسطينية تتمتع بالحرفية والبراعة والروح الريادية الضرورية للنجاح. فالبنك الدولي للإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار قد عقدت العزم على منحها الدعم اللازم لتولي زمام القيادة نحو تأسيس اقتصاد فلسطيني مزدهر كدعامة مركزية للدولة الفلسطينية.

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي
ديفيد كرايغ

وفد عالي المستوى من البنك الدولي يشارك في المؤتمر الفلسطيني للاستثمار

كان المؤتمر الفلسطيني للاستثمار المنعقد في مدينة بيت لحم في شهر أيار الماضي يبعث على الأمل والإعجاب. فقد شارك ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص يضمون ما يقرب من ٥٥٠ من رجال الأعمال من العالم العربي وحوالي ١٠٠٠ من فلسطيني الشتات، في جلساته التي دارت حول التقنية المتطورة والإنشاءات والسياحة والخدمات المالية، كما جرت مناقشة فرص الأعمال على هامش المؤتمر. وقدم أصحاب مبادرات الأعمال الفلسطينيون خطط عمل لأكثر من (١٠٠) مشروع بقيمة تقارب ٢ مليار دولار أمريكي، تصل من التنمية الإسكانية مرورا بخدمات التقنية المتطورة وصولا إلى خطة لتوليد الطاقة باستخدام النفايات المنزلية. وقد تم خلال المؤتمر الإعلان عن استثمارات تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٤ مليار دولار.

كما ترأس السيد خوان خوزيه دابوب المدير الإداري للبنك الدولي وفدا عالي المستوى إلى المؤتمر الفلسطيني للاستثمار. وعبر في كلمته في الجلسة العامة حول البيئة الاستثمارية (أنظر نص الكلمة أدناه) عن إيمان البنك الراسخ بالإمكانات الفريدة لدى القطاع الخاص الفلسطيني وأكد على التزام مجموعة البنك الدولي بدعم رجال الأعمال لتخطي العقبات التي يواجهونها في سعيهم لتحقيق تلك الإمكانات. وقام السيد مايكل إسكس مدير مؤسسة التمويل الدولية، ذراع المجموعة للاستثمار في القطاع الخاص للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والسيد نبيل فواز من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، قاما بتقديم المزيد من التفاصيل بينا من خلالها الاستثمارات الجديدة لمجموعة البنك الدولي في مجال تمويل الرهن العقاري وأدوات التأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في السلطة الفلسطينية. (يحتوي هذا العدد على عرض شامل لمبادرات مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار).

وقد التقى السيد خوان دابوب أثناء إقامته في الضفة الغربية بكل من الرئيس محمود عباس والسيد توني بلير ممثل اللجنة الرباعية. وقد تركزت تلك اللقاءات على عمل البنك الدولي على دعم موازنة السلطة الفلسطينية وتسهيل الإصلاحات السياساتية التي تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي. كما عقد اجتماعات مكثفة مع رجال أعمال فلسطينيين، حيث التقى بالكثيرين منهم في المؤتمر المذكور كما التقى بهم أثناء زيارته إلى غرفة تجارة مدينة بيت لحم وشركة نصار للحجر التي تمثل نموذجا للنجاح الفلسطيني في مجال التصدير رغم القيود الحالية.

واختتمت الزيارة بندوة في جامعة بيرزيت، حيث قدم السيد خوان دابوب عرضا للمبادرة العربية للبنك الدولي، مركزا في نقاشه على الأولويات الإقليمية منها جودة التعليم والدخول إلى السوق العالمية. وقام بعد ذلك العرض بإدارة نقاش مع مجموعة من الأكاديميين المحليين وقادة المجتمع المدني حول أولويات التنمية الفلسطينية ضمن السياق الأوسع للعالم العربي.

السيد خوان خوزيه دابوب

انضم إلى البنك الدولي كمدير إداري للعمليات في الأول من تموز سنة ٢٠٠٦. وكان حتى وقت متأخر وزير مالية السلفادور ويتحمل مسؤوليات تتعلق بمؤسسات مالية دولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأمريكي. وقد سبق له أن عمل رئيسا لديوان الرئيس السلفادوري. وبعد نيله درجة الدكتوراة ترأس عملا عائليا لما يقرب من عقد من الزمان قبل أن يلتحق بمجلس إدارة شركة كهرباء السلفادور (CEL). وبعد أن بإعداد الشركة للخصخصة تم تعيينه رئيسا لشركة الاتصالات الحكومية (ANTEL) والتي قادها عبر مفاوضات النقابة والخصخصة. وتنحدر عائلته من أصول فلسطينية ترجع إلى مدينة بيت لحم.

كلمة السيد خوان خوزيه دابوب المدير الإداري للبنك الدولي
المؤتمر الفلسطيني للاستثمار، بيت لحم، ٢٢ أيار ٢٠٠٨

صباح الخير !

أصحاب السعادة. السيدات والسادة. الصحافيين الكرام،

لأنني من عائلة فلسطينية هاجرت إلى السلفادور قبل أكثر من قرن مضى، فإن ارض أجدادي وآفاقها المستقبلية تمثلان قضيتين عزيزتين على قلبي. وكذلك هي أهمية السلام والازدهار في هذه المنطقة. نحن هنا لنستطلع الإمكانات الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني ونبني عليها. نحن هنا لنكون جزءا من مستقبل فلسطين. وأنا على ثقة من حدوث التوافق المنشود. وأعلم أن المرء لا يستطيع أن يغادر متجرا فلسطينيا دخله دون أن يشتري منه شيئا ما !

ولا بد أن يكون في صميم عملية السلام الدائم اقتصاد متنام قادر على إتاحة الفرص والوظائف للشعب الفلسطيني. فمن شأن ذلك أن يشجع على المزيد من الاستقرار والأعمال في المنطقة بأسرها. ورغم إقرارنا بالصعوبات التي تواجه الاستثمار هنا، فقد تكون عوائده كبيرة.

الفرص في العالم العربي

لقد حققت دول العالم العربي تقدما اقتصاديا كبيرا في السنوات القليلة الماضية. وكان معدل النمو الاقتصادي في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣ قد تجاوز (٦٪) سنويا – وهو أقوى نمو مستدام منذ السبعينيات. ولم يأت النمو القوي من ارتفاع أسعار النفط وحسب، بل ومن الجهود الحقيقية التي بذلتها الحكومات لتحسين بيئة العمل وإتاحة المجال للقطاع الخاص. ومما لا شك فيه أن باستطاعة الدول فعل المزيد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتشجيع الإبداع. ولكن رواد الأعمال على مستوى المنطقة بأسرها يبرهنون على إمكانية النجاح.

الفرص في الضفة الغربية وقطاع غزة

قد يكون الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة أصعب منه في الأجزاء الأخرى من العالم العربي. وكذلك كان الحال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وفي آسيا قبل وصول الحريات الاقتصادية. فتحقيق ذلك ممكن. ونحن نستطيع تحقيقه ! قد يدون في أذهانكم الكثير من الأسئلة المبررة عن مدى قدرة الأنشطة التجارية على الحياة هنا في الظروف الراهنة، حيث يربك عدد نقاط التفتيش المناطق الفلسطينية وتكثر الحوادث الأمنية. ومن حقكم أن تتساءلوا.

فقد أظهر التحليل الذي قام به البنك لدولي أنه رغم اتجاه النمو الاقتصادي نحو التحسن شيئا ما هذا العام، فقد كان من الممكن أن يزداد هذا النمو لو أزيلت القيود الحالية المفروضة على الحركة والعبور. لا بد من حل الوضع الحالي الصعب في قطاع قطاع غزة الذي يمثل جزءا كبيرا من السكان وجزءا مهما من الهوية الفلسطينية.

فلا بد من معالجة هذه القضايا بتوسع أكثر – وهي قيد المعالجة. ونحن نتطلع إلى حل عملي دائم لهذه الحواجز التي تعيق التقدم. وسعيا من المجتمع الدولي لدعم تلك الجهود فقد التزم بدعم الضفة الغربي وقطاع غزة فقد تعهد المانحون في شهر كانون الأول من العام الماضي بتقديم دعم مقداره (٧و٧) مليار دولار أمريكي لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. وقد تم إيصال الكثير من ذلك الدعم وإن ظلت الحاجة ماسة إلى تمويل الموازنة. وقد شجعتنا الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتحقيق تقدم مطرد نحو تحقيق أهداف خطة الإصلاح والتنمية. غير أن مجرد إلقاء المصاري على المناطق الفلسطينية لا يكفي. فالحل يكمن في إزالة العقبات كي يتمكن الناس من تحديد مصائرهم بأنفسهم، ولتشجيع الاستثمار المنتج. وعلينا أن نتذكر أن القطاع الخاص الفلسطيني استطاع أن يجد الفرص وأن يزدهر في تلك الفترات المليئة باضطرابات وفي أوقات تفوق هذا الوقت صعوبة. فقد أخذ الاقتصاد الفلسطيني بالنمو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، رغم القيود المفروضة عليه، ومن المتوقع أن يزداد نموا في العام القادم. وتزداد فرص النمو بالتسارع إذا تم إحراز تقدم في تخفيف القيود المفروضة على الحركة – وهو ما التزمت جميع الأطراف المعنية به.

ورغم وجود المخاطر فقد تكون عوائد الأعمال التي لديها الاستعداد "للبدء من نقطة الصفر" عوائد كبيرة. وقد أجرى البنك الدولي تحليلا شاملا لبيئة الأعمال الفلسطينية وخلص إلى أنها تضاهي مثيلاتها في الكثير من دول المنطقة. وقد وضع تقرير البنك عن الأعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في مصاف دول كالهند وإندونيسيا والهندوراس. فقد احتلتا المرتبة الثانية والعشرين تحديدا على مستوى العالم من حيث النظام الضريبي للأعمال في السلطة الفلسطينية، والمرتبة الثالثة والثلاثين من حيث الإطار القانوني لحماية المستثمرين. ويمكن استعانة بالمزيد من الجهود وخاصة تنظيم إجراءات تسجيل الأعمال وتقييدها. وسيعمل البنك الدولي مع السلطات المعنية بهذا الشأن.

وكما سمعنا بالأمس من الرئيس محمود عباس والسيد سلام فياض رئيس الوزراء، فالسلطة الفلسطينية تسعى على كل حال لتمكين الأعمال لا إعاقتها. وبالنظر إلى الإطار السياسي نجد أن الاقتصاد الفلسطيني أحد أكثر اقتصادات العالم انفتاحا – رغم القيود الواضحة. فهو يتمتع بترتيبات تجارية جيدة مع الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. وهنالك سوق جاهز في أوساط (٥) ملايين فلسطيني من فلسطينيي الشتات المنتشرين في جميع أنحاء العالم. والكثيرون

منهم على استعداد لشراء أو توزيع المنتجات التي كتب عليها عبارة "صنع بأيد فلسطينية". وقد سررت كثيرا أثناء زيارتي لغرفة تجارة مدينة بيت لحم حين رأيت علامة ال (١٤) نجمة التي كتب عليها "صنع في بيت لحم" موضوعة بشكل واضح على تشكيلة واسعة من المنتجات. فلدينا إذن الموهبة والبراعة البشريتان والأسواق اللازمة للبدء بمشروع ناجح في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد تتساءلون قائلين: إذا كان هذا المكان مربحا كما تقول، فلم لم يقبل عليه الآخرون؟ وأجيب على ذلك بالقول أنهم قد أقبلوا وقد لاقى لكثيرون منهم النجاح. وحولكم العديد من قادة الشركات الفلسطينية. وتتفاوت الاستثمارات من صغار منتجي المصنوعات اليدوية إلى شركات تصنيع الحجارة والإنشاءات الكبيرة المعقدة ذات التوجه العالمي، ومن الأقمشة وصناعة الأغذية إلى الأثاث والصيدلانيات. كم أن هنالك روادا في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الآخذ في النمو. وتنم كل تلك الأعمال عن الحرفية والبراعة والروح الريادية الضرورية للنجاح. ولم يقتصر نجاح تلك الأعمال على المستوى المحلي بل إنه تصدر منتجاتها إلى أوروبا والولايات المتحدة وغيرهما. وتنتج تلك الأعمال فرص العمل والازدهار رغم كل الصعوبات. كما أنها تساعد على تشجيع الناس في كافة أنحاء العالم على النظر إلى الشعب الفلسطيني كمورد لمنتجات عالية الجودة يعتمد عليه ويتصف بالالتزام والجد في العمل.

مشاركة البنك الدولي

إن البنك الدولي يتبع أقواله أفعالا. فلسنا ندعو المستثمرين إلى فعل ما لا نفعله بأنفسنا. فقد تضاعف تمويلنا لكل من القطاعين العام والخاص في العالم العربي تقريبا في السنوات الخمس الماضية. ويعمل البنك حاليا مع ذراعيه الرئيسيين للقطاع الخاص – مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار – على دعم محفظة من الأنشطة تقدر قيمتها بما يقرب من (٣) مليار دولار أمريكي، في جميع أنحاء العالم العربي. فمجموعة البنك الدولي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بلا انقطاع منذ خمسة عشر عاما، أي منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية خلال العقد الماضي ما يقرب من (١٣٠) مليون دولار أمريكي ل لستة عشر شركة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما قامت الشهر الماضي بتوقيع التزام باستثمار (٧٥) مليون دولار أمريكي في مبادرة جديدة لإسكان بأسعار مقبولة بقيمة (٥٠٠) مليون دولار أمريكي. وسيزيد ذلك من إمكانية الحصول على تمويل سكني في المناطق الفلسطينية، مما سيخلق أكثر من (٣٠٠٠) فرصة عمل لضمان تمكن آلاف الناس من الحصول على المساكن. ومن الأمثلة الأخرى على الفرص المتاحة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في قصر جاسر.

ومن الاستثمارات المحتملة الأخرى قيد البحث ما يلي

تسهيلات قوض الطلاب التي من شأنها أن تقدم القروض لما يزيد عن (١٠٠٠٠) طالب على أساس تجاري، وتسهيلات التمويل التجاري للبنوك التجارية، وغيرها من استثمارات القطاع المالي. كما يسرني ان أضيف على ذلك أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بصدد الانتهاء من التوسع بإنشاء صندوق لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة (٣٠) مليون دولار أمريكي. وباستطاعة ذلك الصندوق تقديم التأمين للمستثمرين ضد مخاطر كالحرب والصراعات الأهلية ومصادرة الأملاك أو القيود المفروضة على الأرباح المعادة إلى موطنها. وهي الآن قيد التوسعة بحيث لا تقتصر على تقديم التأمين للمستثمرين الأجانب الجدد بل وللمستثمرين المحليين والمشاريع القائمة كذلك. فمن شأن توفر التأمين أن يطمئن المستثمرين الذين يبحثون شركاء يتقاسمون معهم المخاطر، ويشجع كلا من المستثمرين الجدد وأولئك الذين يفكرون في زيادة أنشطتهم الحالية. وقد قدم البنك ما يزيد عن (٥٨٠) مليون دولار أمريكي في مشاريع الاستثمار العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما حشد مليار دولار أمريكي إضافية من التمويل المشترك للمانحين. كما سيساعد الاستثمار في البنية التحتية المهمة ونظام التعليم على ضمان استمرار بناء حلقات النقل والعمالة المدربة اللازمة للاستثمار. فالسلطة الفلسطينية تعتمد إلى درجة كبيرة على القطاع الخاص لإقامة بنيتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن الإصلاحات المقترحة في قطاعي الاتصالات والطاقة أن تزيد كثيرا من سهولة العمل – بالإضافة إلى إمكانية فتح الفرص في هذين القطاعين. وعلى نحو مماثل، فإن الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية للإجارة سوف توفر أدوات جديدة في القطاع المالي وللأعمال الصغيرة التي يكون الاستئجار عادة خيرا من الائتمان البنكي.

الخلاصة

في الختام

إنني مسرور لهذه الأعداد الغفيرة من قادة الأعمال الذين حضروا إلى هذه المؤتمر ليطلعوا بأنفسهم على الاستثمارات المحتملة هنا. فبإمكان الاستثمارات الآن أن تمهد لاقتصاد فلسطيني أكثر حيوية، وهو أمر ضروري لتوفير الوظائف والازدهار للناس، وتعزيز عملية السلام. ويمكن لمن كان من أهل هذه المنطقة أن ينظر إلى الاستثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة كاستثمارات في الأمن الاستراتيجي للمنطقة – يمكن أن تؤدي إلى المزيد من العمل هنا وفي الدول المجاورة كذلك.

وليس الاستثمار إيثارا للغير. بل إن استثماراتكم في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل فرصة لكي تكونوا السباقين. فأمثالكم من القادة يحتلون مكانة فريدة تمكنهم من مواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة. إذ أن لديكم المقدرة والمسؤولية اللازمتين لتحقيق ذلك. فقد برهن الفلسطينيون للعالم أنهم لا يستسلمون أبدا. وبإمكان الحماسة والمثابرة أن تحولا هذه الأرض إلى منارة للأمل رغم كل الصعوبات. ومجموعة البنك الدولي على استعداد للمساعدة في ذلك. ولقد غادرت عائلتي مدينة بيت لحم – الأرض المقدسة – حالمة بمستقبل أفضل. ووصلوا إلى السلفادور وعملوا بجد وتغلبوا على العوائق الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية واستطاعوا تحقيق حلمهم. وبعد ذلك بجيلين اثنين فقط، سررت بالعودة إلى هنا لأكون على بعد شارعين من مسقط رأس جدي، كي أساعد على تحقيق أحلام هذا الجيل من الفلسطينيين، إن شاء الله.

وشكرا جزيلا !

Palestine Investment Conference

IFC International Finance Corporation
World Bank Group

مجموعة البنك الدولي: توسيع فرص الحصول على تمويل إسكاني

IFCمؤسسة التمويل الدولية ،المنظمة المعنية بدعم القطاع الخاص فى مجموعة البنك الدولى ،بالتعاون مع البنك الدولي ،توفران معاً الدعم المالي والتقني لتنمية قطاع التمويل الإسكاني ،مدفوعين باهتمام القطاعين العام والخاص المتزايد بقطاع الإسكان .ويهدف مشروع مؤسسة التمويل الدولية إلى التوسع في إمكانية حصول الافراد من ذوي الدخل المحدود والمتوسط على تمويل إسكاني ،ومعالجة النقص الحاد في المساكن ،والمساهمة في تنمية قطاع الإسكان والصناعات المتعلقة به .وبالإضافة إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية ،فسوف تعمل المؤسسة مع البنك الدولي على تقديم الخدمات الاستشارية ،مع التركيز على تعزيز القطاع المالي والمساعدة فى تحسين سياسات واجراءات التمويل الإسكاني وتقديم الدعم للمؤسسات المالية في تقديم منتجات التمويل الإسكاني وتنمية السوق.

مؤسسة التمويل الدولية ومشروع تمويل الرهن العقاري

تشترك مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مع مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار الأمريكية (OPIC) وصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF) وبنك فلسطين، في مبادرة مهمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالضفة الغربية وقطاع غزة تحتاجان اليوم إلى ٦٥٠٠٠ منزلا إضافيا، مع تزايد الطلب على المنازل بمعدل ١١٠٠٠ ـــ وحدة سكنية كل عام، بينما يتناقص عدد المنازل المتوفرة منذ عام ١٩٩٩. وستقوم تلك المبادرة بإنشاء شركة جديدة لتمويل الإسكان، وهي شركة أمل (AMAL)، التي ستستخدم تمويلا طويل الأجل مقداره ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سيساعد ما يقرب من ٣٠٠٠٠ شخص على الحصول على قروض إسكانية طويل الاجل. وسيعمل ذلك بدوره على تنمية قطاع الإسكان.

وستقوم (OPIC) بتوفير تمويل يبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، بالاضافة الى تمويل من كل من مؤسسة التمويل الدولية وصندوق الاستثمار الفلسطيني وبنك فلسطين بحصة تصل إلى ٧٥ مليون دولار أمريكي. وستقوم شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري فلسطينية ومعها دائرة التنمية الدولية البريطانية بتوفير المزيد من التمويل. وسيتم إنشاء هذه الشركة الجديدة لتمويل الإسكان لتقديم قروض إسكانية ذوي الدخل المحدود والمتوسط في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام التمويل المذكور ومغيره من الموارد.

كما ستعمل هذه المبادرة كمحفز لمزيد من الاستثمار في مجال التمويل الإسكاني ببرهنتها على وجود سوق حيوية للإسكان الميسر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة

لقد قامت مؤسسة التمويل الدولية على مدى العقد الماضي بتقديم ارتباطاً لما يزيد (٥٥) مليون دولار أمريكي من الاستثمارات في (١٦) شركة. وتدرس المؤسسة، بالإضافة إلى مشروع التمويل الإسكاني، عدة مداخلات محتملة لبرنامج إقراض الطلاب ودعم القطاع المالي عبر منتجات استثمارية مختلفة منها تسهيلات التمويل التجاري للبنوك التجارية. كما تقدم المؤسسة خدمات استشارية تتعلق بتطوير البيئة القانونية والاجرائية والتمويل التجارى. والتدريب على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة الفنية لشركات التعبئة في قطاع زيت الزيتون التي تركز على أسواق التصدير، وتطوير نظام لإدارة الشركات. ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.ifc.org.

المساعدة الفنية لدى البنك الدولي

يعمل البنك الدولي على صياغة برنامج للمساعدة الفنية يتناول كلا من سوق الرهن العقاري والجوانب العامة لسياسة الإسكان كمكل لمساهمة مؤسسة التمويل الدولية في مجال التمويل الإسكاني. وسيعمل برنامج المساعدة الفنية على تحسين الإطار التنظيمي لإقراض الرهن العقاري وجعله متوافقا مع كل من سلطة النقد الفلسطينية التي تنظم عمل البنوك وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية التي تنظم ، المؤسسات المختصة بالرهن العقاري ، بالإضافة إلى تناول قضايا توعية المستهلك وحمايته. كما سيتناول برنامج المساعدة الفنية أدوار كل من شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وشركة أمل لتمويل الرهن التي تعد تحت الانشاء ، وجوانب معينة من سياسة الإسكان تشمل قضايا وضع المعايير لمنح معونات البنية التحتية والأراضي للتنمية الإسكانية وتحسين إمكانية الحصول على السكن ومراجعة الخيارات التنظيمية للإسكان التأجيري.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار-شريك في تسهيل الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة

World Bank Group
Multilateral Investment
Guarantee Agency

إن الاستثمار في البنية التحتية وخلق فرص العمل ضروري للحد من الفقر ونشر الأمن والسلام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبما تمتلك الضفة الغربية وقطاع غزة من ثقافية ريادية نابضة بالحياة وقوى عاملة مدربة، فإنها تقدم إمكانات كبيرة للاستثمار. إلا أن تلك الإمكانات لم تحقق بالكامل نظرا لإدراك المخاطرة. فقد تكون لدى المستثمرين مخاوف حول القضايا التنظيمية وتنفيذ العقود والقضايا الأمنية وغيرها من المخاطر غير التجارية. وبإمكان الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، أن تساعد في التخفيف من تلك المخاوف وأن تسهل الاستثمار.

فلقد تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام ١٩٨٨ بغرض تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لدعم نموها الاقتصادي والحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة. وتؤدي الوكالة هذه المهمة من خلال تقديم تأمين (ضمانات) للمستثمرين والمقرضين ضد المخاطر السياسية، بحيث تغطي أخطار المصادرة وخرق العقود والقيود المفروضة على تحويل العملات والحروب والصراعات الأهلية.

وقد أصبحت الوكالة عام ١٩٨٨ تدير صندوق ائتمان أنشئ لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الصندوق – صندوق الائتمان لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة – ممول من قبل بنك الاستثمار الأوروبي والحكومة اليابانية والسلطة الفلسطينية.

ولم يتم استخدام هذا الصندوق بشكل فعال إلى الآن نظرا للوضع الأمني المتدهور الذي دفع المستثمرين الأجانب إلى الإحجام. وبما أن التغطية المتاحة كانت تشمل المستثمرين الأجانب وحدهم، لم يتمكن رواد الأعمال المحليون من الاستفادة من التغطية التي يقدمها الصندوق ضد المخاطر السياسية.وقد شرعت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مؤخرا، ومعها مانحو صندوق الائتمان، بمناقشة سبل جعل الصندوق أكثر ملائمة للواقع، بما في ذلك فتح المجال أمام المستثمرين المحليين للحصول على خدماته. فقد التقت السيدة يوكيكو أومورا نائب الرئيس التنفيذي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في شهر نيسان من هذا العام، بممثلي السلطة الفلسطينية والأعمال المحلية لمناقشة هذه القضايا.

وبالإضافة إلى تقديم الضمانات للمستثمرين المحليين فإن المانحين يخططون إلى التوسع في الأهلية بحيث تشمل الاستثمارات القائمة (بدلا من الاقتصار على الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، وزيادة قدرة الصندوق على الضمان. واقول السيدة أومورا: "لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سجل قوي من عمليات تسهيل الاستثمار في البيئات التي تعاني من النزاعات. وقد قمن خلال تاريخنا الذي يمتد على مدى (٢٠) عاما بدعم ما يزيد على (١٥٠) مشروعا في أكثر من (٢٠) دولة من الدول التي تعاني من النزاعات. ونحن مستعدون للعمل مع المستثمرين الذين يلتزمون بالمساعدة على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

لمعرفة المزيد عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.miga.org
ولمعرفة المزيد عن الصندوق القائم حاليا يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
www.miga.org/documents/westbank08.pdf

مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي
التزام متجدد بدعم الطبقات الفقيرة والأكثر معاناة

أقر مجلس إدارة البنك الدولي في شهر نيسان من هذا العام منحة تمويلية إضافية بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي لدعم مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي؛ مجددا بذلك التزامه بدعم السلطة الفلسطينية لإصلاح نظامها لشبكة الأمان الاجتماعي. وتقدم المنحة المقترحة للسلطة الفلسطينية فرصة الاستمرار في دعم المجموعات السكانية الفقيرة والأكثر معاناة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويأتي ذلك انسجاما مع التركيز على الفقر في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ ، التي تؤكد السلطة الفلسطينية بها التزامها نحو القطاعات الاجتماعية والحاجة إلى دعم الأُسر الفقيرة على وجه الخصوص. كما تعمل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية إلى نشر الوعي بالمخاطر الكامنة في تسرب الكثير من المعونات إلى الأُسر غير الفقيرة نتيجة لوجود أكثر من خطة للمعونات النقدية ذات أساليب مختلفة للاستهداف. إذ تبين الخطة نية السلطة الفلسطينية على تكوين قاعدة بيانات الاستهداف جاهزة للعمل تماما بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، بما في ذلك ترتيب ما يصل في مجموعه إلى ١٥٠٠٠٠ أُسرة شديدة الفقر. وتحرص وزارة الشؤون الاجتماعية على إتمام ترتيب الأُسر حسب درجة فقرها كخطوة أولى نحو دمج برامج المعونات النقدية المختلفة بالتدريج، بما يشمل حالة الصعوبة الخاصة، في مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي.

وستساعد هذه المنحة على تمويل النفقات المتعلقة بتوسعة برنامج المعونات النقدية الذي تديره السلطة الفلسطينية، باستخدام برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي. ومن شأن تلك التوسعة أن تبني على قاعدة بيانات الاستهداف لدى مؤسسة الشؤون الاجتماعية المعدة لاختيار الأُسر المستحقة للمعونة بشفافية باستخدام (٤٢) متغيرا وسيطا لقياس مستويات الاستهلاك لدى الأُسر. ومن المحتمل أن تجلب هذه المنحة المزيد من الأموال والمساعدة الفنية من قبل المانحين الذين يحرصون على أن تتولى السلطة الفلسطينية إدارة برامج المعونات النقدية.

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، ستعمد وزارة الشؤون الاجتماعية خلال الشهور الثلاثة القادمة على إعداد خطة تمهيدية لاستراتيجية مقترحة للحماية الاجتماعية يشترك فيها جميع المعنيين بالأمر. وستضع تلك الاستراتيجية الأساس للبدء في عملية بناء للإجماع بين جميع المعنيين بالأمر، مع ضرورة أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية الدور الأكبر في التنسيق بين البرامج المختلفة لضمان إيصال الموارد بالفعل إلى أفقر الفقراء بشفافية.

وقد ورد ذكر مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من برنامج الطوارئ الخاص بالسلطة الفلسطينية في القطاع الاجتماعي. وهو يأتي مصاحبا لصندوق الائتمان متعدد المانحين لمشروع دعم خدمات الطوارئ (ESSP) القائم الذي يديره البنك، ومشروع دعم خدمات الطوارئ الثالث (ESSP ٣) الذي يموله البنك، إذ تمول هذه العمليات النفقات المتكررة المهمة من غير الرواتب، ولمنفعة الأُسر الفقيرة بالدرجة الأولى. وستساعد هذه العمليات مجتمعة على المحافظة على عمل الخدمات الاجتماعية الضرورية كما توفر الدعم المستهدف للأُسر الفقيرة أثناء الأزمة الحالية المتطاولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمويل إضافي لمشروع مياه غزة الطارئ الثاني

منذ بدء عمليات البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤، قام بتخصيص قسم كبير من محفظته التنموية لتطوير خدمات المياه والصرف الصحي الفلسطينية. وقام البنك عام ١٩٩٦ بتمويل المشروع الأول لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة (GWSSIP) الذي اكتمل عام ٢٠٠١. وكانت الأهداف الرئيسية لذلك المشروع تتمثل في تحسين عملية تقديم خدمات المياه والصرف الصحي من حيث الجودة والمقدار والإدارة، ودراسة التراكيب المؤسسية المناسبة لتقديم خدمات المياه. وبانتهاء المشروع اتفقت بلديات قطاع غزة على إنشاء مصلحة مياه بلديات الساحل (CMWU). وقد تم تصميم مشروع مياه غزة الطارئ الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٥ ليكون مشروعا مكملا يبني على نجاح المشروع الأول لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، بمنحة مقدارها ٢٠ مليون دولار أمريكي، وتقوم على تنفيذه مصلحة مياه بلديات الساحل التي كانت حديثة النشأة وقتها. كما جدد البنك الدولي التزامه بموافقته في نيسان من هذا العام على تقديم تمويل إضافي بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي لخطة مياه غزة الطارئة كي تتمكن من تمويل التكاليف المتجاوزة المتعلقة بمخصصات إيصال خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، ولتعزيز قدرة مصلحة مياه بلديات الساحل الجديدة. وتتلخص الأهداف التنموية لمشروع مياه غزة الطارئ وتمويله الإضافي فيما يلي:

- تحسين تقديم خدمات المياه والصرف الصحي الملائمة في قطاع غزة،
- وتقوية مصلحة مياه بلديات الساحل الجديدة من الناحية الوظيفية كمصلحة مستقلة حسنة الإدارة.
- وللمشروع فوق ذلك هدف ثانوي يتمثل في تعزيز قدرة سلطة المياه الفلسطينية على القيام بالوظائف التنظيمية لهذا القطاع.

وقد خصصت ميزانية مشروع مياه غزة الطارئ لتمويل مكونات أربعة تشمل: ١) رسوم عقد الإدارة ٢) الصندوق الاستسماري للمصاريف التشغيلية والرأس مالية ٣) المساعدة الفنية لدعم مصلحة مياه بلديات الساحل الجديدة ٤) بناء القدرات لتقوية سلطة المياه الفلسطينية كي تؤدي دورها كمنظم لقطاع المياه الفلسطيني. وقد تم تنفيذ عقد الإدارة من قبل مشغل دولي عهد إليه بإدارة الصندوق الاستسماري للمصاريف التشغيلية والرأس مالية. وقد قامت مصلحة مياه بلديات الساحل بتعيين وحدة إدارة مشاريع متعددة التخصصات (PMU) للإشراف على تنفيذ عقد الإدارة. وقد انتهى عقد الإدارة وسوف تستفيد وحدة إدارة المشاريع من القدرات التي تم بناؤها في فريق المشغل المحلي للمضي في تنفيذ التمويل الإضافي وجميع المهمات المتبقية ضمن مشروع مياه غزة الطارئ الأصلي.

وفيما يتعلق بالإنجازات فعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة في قطاع غزة، ما زالت خدمات المياه والصرف الصحي متوفرة. وقد تمت إعادة ترميم أكثر من ٥٠٪ من آبار المياه، وتم حفر عدد كبير من الآبار الجديدة، وتم تعقيم شبكة المياة بنسبة ١٠٠٪ وتم استبدال وصلات الخدمة القديمة وما يزيد على ٣٠٠٠٠ عداد وأنابيب الإسبستوس الرئيسية القديمة، وتتم صيانة المعدات الكهروميكانيكية وخطوط المجاري بانتظام، كما تم إعادة ترميم المرافق القائمة لمعالجة مياه الصرف الصحي. كما تقوم مصلحة مياه بلديات الساحل بدور رئيسي في التعامل مع الطوارئ الناجمة عن عمليات الاقتحام التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى دورها في إعداد وتطبيق خطة تشغيلية للطوارئ لمحطة شمال غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي، كي تقلل من المخاطر المحتملة لفيضانها الناجمة عن تراكم المياه شبه العادمة في بيت لاهيا في شمال قطاع غزة.

ونظرا للاضطرابات السياسية في قطاع غزة فقد تعطل إنجاز بعض الأهداف المؤسسية وعلى رأسها تلك الأهداف المتعلقة بإعادة هيكلة مصلحة مياه بلديات الساحل. فقد أعاق الوضع في قطاع غزة قدرة الموظفين الدوليين على الدخول إليها. غير أنه قد تم تحقيق الكثير من التقدم، وعلى رأسه إتمام الهيكل التنظيمي لمصلحة مياه بلديات الساحل واستئجار المكاتب الإقليمية للمصلحة وتأثيثها وإتمام تقييم مهارات موظفي المصلحة وإتمام الدليل المالي للمصلحة وإتمام نظام إصدار الفواتير للمياه ومياه الصرف الصحي وفتح حساب بنكي للمصلحة والتنفيذ المستمر لنظام المعلومات وخدمات الزبائن وكذلك التوريد الجاري حاليا للنظام المالي للمصلحة. كما أعلنت المصلحة عن استعدادها للبدء بإصدار فواتير المياه لبعض المناطق اعتبارا من الأول من حزيران ٢٠٠٨. وستكتمل تغطية منطقة غزة بأسرها بفواتير المصلحة بحلول شهر تشرين أول ٢٠٠٨. ورغم حداثة مصلحة مياه بلديات الساحل إلا أنها استطاعت أن تجعل المانحين ينظرون إليها كمؤسسة مقتدرة. وقد انعكس ذلك بتعهد مانحين مختلفون بأكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكي لتمويل عمليات ومشاريع استثمارية موازية في قطاع المياه في غزة.

وعلى الرغم مما تم إنجازه في هذا المشروع منذ انطلاقه في شهر حزيران عام ٢٠٠٥ فإن عدم دفع رواتب الموظفين لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والوضع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزة قد أثرا سلبا على عملية تحصيل الإيرادات متسببا بخسائر تجارية في نظام التوزيع القائم لقطاع المياة . ولذلك فقد قرر مجلس إدارة مصلحة مياه بلديات الساحل أن يحيل أعمال إصدار الفواتير وتحصيل قيمها إلى هذه المصلحة وإنشاء نظام حوافز لتشجيع الموظفين على زيادة كفاءة عمليات التحصيل. ومن المتوقع أن تؤدي تلك الإجراءات مترافقتا مع استئناف دفع رواتب الموظفين الحكوميين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، إلى زيادة معدلات تحصيل أجور خدمات المياه في قطاع غزة.

عمليات البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة

حزيران ٢٠٠٨

عمليات مجموعة البنك المستمرة	
الوصف	**اسم المشروع والتفاصيل**
مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة (SWEMP) البنك الدولي: ٩,٥ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٠ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: أندرو موكاكا	يتلخص الهدف العام للمشروع في تطبيق نظام إدارة سليم بيئيا للنفايات الصلبة لمنطقة جنين. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء ردم أرضي صحي مراقب في منطقة جنين (زهرة الفنجان) وإعادة تأهيل/غلق مكبات النفاية غير المراقبة وتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة (SWN) في المنطقة من خلال توفير المعدات وتعزيز بناء القدرات المتعلقة بالإدارة والعمليات في مجلس الخدمات المشترك (JSC) لخدمات إدارة النفايات الصلبة، الذي تم إنشاؤه حديثا، وتعزيز القدرة المؤسسية والرقابية لسلطة الجودة البيئية (EQA). ويدير مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة (JSU) هذا المشروع. ويمول المجتمع الأوروبي عملية التزويد بمجموعة من المركبات ونقل الإعدادات الخاصة بالمحطات. ومن أجل استكمال أنشطة المشروع الرئيسية بنجاح والتي تم تأخيرها بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، تم تمديد تاريخ إنهاء المشروع من ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.
مشروع المياه الطارئ (EWP) البنك الدولي: ١٢,٥مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٩ حزيران ٢٠٠٣ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ أيلول ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: سناء النمر	يهدف هذا المشروع بشكل رئيسي إلى دعم الاستثمارات التي يمكن أن تساعد في تخفيف حالات الشح المزمنة في موارد المياه الآمنة وتخفيف تكاليف المياه والمخاطر الصحية والحفاظ على مصادر المياه النادرة عن طريق تقليص خسائر النظام. ويتألف المشروع من المكونات التالية: (أ) إعادة تأهيل وتحسين نظام نقل وتوزيع موارد المياه، و(ب) المساعدة الفنية وبناء القدرات المتوفرة لسلطة المياه الفلسطينية.
مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعية (SSNRP) البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي زائد تمويل إضافي بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي موافق عليه في نيسان ٢٠٠٨ تاريخ الموافقة: ٣ حزيران ٢٠٠٤ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ كانون الأول ٢٠١٢ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إلين موري	تمت إعادة هيكلة المشروع بشكل رسمي في أيار ٢٠٠٧. ويتمحور الهدف الإنمائي للمشروع الجديد حول تخفيف أثر الأزمة الاجتماعية الاقتصادية المستمرة على مجموعة من أكثر المنازل فقرا وعرضة للتأثر. وهناك هدف إضافي وهو تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة الشؤون الاجتماعية من أجل إدارة برامج تحويل الأموال. وسوف يتحقق الهدف الرئيسي عن طريق تنفيذ آلية تحويل أموال مبدئية تعتمد على الحوافز مع وسائل استهداف محسنة من شأنها أن تساعد في تحسين الأوضاع المعيشية للمنتفعين منها. كما يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة المؤسسية لوكالات السلطة الفلسطينية المشتركة في تنفيذ المشروع المطروح، لاسيما في وزارة الشؤون الاجتماعية. تم الموافقة على تمويل إضافي بقيمة ١٠ مليون دولار أميركي بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٨ للمساعدة في تغطية التكاليف المرتبطة بتنفيذ المشروع وتحويله إلى برنامج ذي منافع نقدية تديره السلطة الفلسطينية، وذلك بالاستفادة من قاعدة بيانات القضاء على الفقر لدى وزارة الشؤون الاجتماعية.
مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة البنك الدولي: ٧,٨ مليون دولار أميركي زائد تمويل إضافي بقيمة ١٢ مليون دولار أمريكي موافق عليه في نيسان ٢٠٠٨ تاريخ الموافقة: ٩ أيلول ٢٠٠٤ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠١٢ قائد الفريق المسئول عن المهمة: سناء النمر	يعد مشروع معالجة الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة الرابع ضمن سلسلة مشاريع للمياه والصرف الصحي يمولها البنك منذ ١٩٩٤. ويتكون المشروع من قسمين: يعالج القسم أ المخاطر المباشرة والوشيكة المتعلقة بالصحة والبيئة والسلامة على المجتمعات التي تتواجد قرب بحيرة المجاري سيئة المعالجة وسريعة التوسع في منطقة بيت لاهيا في شمال غزة. أما القسم ب– وهو حل طويل الأجل للمعالجة المناسبة للمياه العادمة وتصريفها في شمال غزة، الأمر الذي يترتب عليه إنشاء معمل جديد لمعالجة مياه الصرف الصحي والذي يتوقع تمويله من عدة جهات مانحة. وسوف ينتفع قرابة ٣٠٠ ألف شخص يعيشون في شمال غزة من هذا المشروع. وتقدر تكلفة المشروع الكلية نحو ٦٣ مليون دولار أميركي. تم الموافقة على تمويل إضافي بقيمة ١٢ مليون دولار أميركي بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٨ لدعم تحقيق الأهداف الأصلية ودعم تصميم المشروع الإجمالي ومكوناته. وسيغطي التمويل الإضافي على وجه التحديد التكلفة المتزايدة للجزء "أ" وأنشطة إدارة المخاطر.
مشروع إدارة الأراضي البنك الدولي: ٣ مليون دولار أميركي حكومة فنلندا: ما يعادل ٣,١ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إبراهيم دجاني	يهدف هذا المشروع إلى تقييم/معرفة درجة التزام واستعداد السلطة الفلسطينية لإصلاح إدارة الأراضي من خلال إدخال تغييرات سياسية وقانونية ومؤسسية من أجل إيجاد الإجراءات الفعالة لإصدار سندات ملكية الأراضي وتسجيل معاملات الممتلكات وشفافية عمليات إدارة الأراضي العامة والتصرف بها. ويعد المشروع المرحلة الأولى من برنامج طويل الأجل لإدارة الأراضي، والذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي بتحسين أمن نظام ملكية الأراضي وتسهيل تطوير أسواق فعالة للأراضي والممتلكات في المناطق الريفية والحضرية من خلال تطوير نظام فعال لسندات ملكية الأراضي وتسجيلها قائم على سياسات وقوانين واضحة وشفافة ومترابطة وتدعمها بنية مؤسسية مناسبة. ويتم التخطيط لإطلاق مشروع ثاني يقوم على أساس نتائج ونجاح هذا المشروع الأول وذلك في عام ٢٠٠٩.

عمليات مجموعة البنك المستمرة	
الوصف	اسم المشروع والتفاصيل
مشروع التعليم العالي البنك الدولي: ١٠مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: أدريانا جاراميلو	تتركز أهداف المشروع الإنمائية في: ١) تحسين البيئة التنظيمية لإدارة التعليم الجامعي وضمان الجودة؛ ٢) زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعي كخطوة أولى نحو السعي وراء الاستدامة؛ ٣) إيجاد الحوافز وتوفير أساس لتحقيق تحسينات في كفاءة وجودة وملاءمة مؤسسات التعليم العالي من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين. ويوفر المشروع المساعدة الفنية في تحديد السياسات المنسجمة مع زيادة الاستدامة المالية للقطاع وتحسين القدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. كما يوفر المشروع آليات للحوافز لتحسين جودة وملاءمة البرامج المقدمة. وسوف تقدم المؤسسات، على أساس تنافسي، طلبات للحصول على منح الجودة والإدارة التي تديرها آلية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يقدم المشروع المساعدة الفنية لتحسين إدارة برنامج قروض الطلاب الحالي الذي تموله وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، كما يحدد المشروع أسس توسيع الموارد المالية المتوفرة لتمويل برامج إعانة الطلاب. ويقدم المجتمع الأوروبي تمويلا مشتركا بنحو ٦ ملايين يورو.
مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة (GWSSP II) البنك الدولي: ٢٠ مليون دولار أميركي زائد تمويل إضافي بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي موافق عليه في نيسان ٢٠٠٨ تاريخ الموافقة: ٧ حزيران ٢٠٠٥ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: خيري الجمال	هذا المشروع هو استكمال لمشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة GWSSP. وتتلخص الأهداف التنموية لهذا المشروع في: (أ) تطوير بنية مؤسسية مستدامة لقطاع المياه والمياه العادمة في قطاع غزة من خلال دعم الإنشاء الوظيفي لمرفق مياه للبلديات الساحلية، بالإضافة إلى تعزيز وتعميق مشاركة القطاع الخاص من خلال عقد إدارة مدته ثلاثة أعوام؛ و(ب) الاستمرار بتحسين خدمات المياه والصرف الصحي عن طريق إعادة تأهيل الأنظمة والمرافق الموجودة وتطويرها وتوسيعها؛ و(ج) تعزيز القدرة التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. ويستفيد من المشروع جميع سكان غزة (البالغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة). تم الموافقة على تمويل إضافي بقيمة ٥ مليون دولار أميركي بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠٨ لتغطية مصاريف المشروع المتزايدة. وسيسهم هذا التمويل الإضافي في تعزيز قدرة مرفق المياه للبلديات الساحلية لدعم عملية الإصلاح المؤسسية المستمرة من خلال تغطية المصاريف التشغيلية لسنة واحدة إضافية.
مشروع الوقاية من أنفلونزا الطيور والسيطرة عليها البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي الصندوق العالمي لأنفلونزا الطيور: ٣ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٧ أيلول ٢٠٠٦ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: لوسي تران	تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق المعرضة بشكل كبير لخطر الإصابة بأنفلونزا الطيور نظرا للأعداد الضخمة من الطيور المهاجرة التي تعبر الأراضي وخطر انتشار العدوى بين الدواجن المحلية بشكل كبير. وأكدت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) على وجود فيروس انفلونزا الطيور إتش.٥ إن. ١ في ثمانية مواقع في غزة وتم تنفيذ عمليات قتل وقائية للطيور في المناطق المصابة. ويهدف المشروع إلى تعزيز قطاعات الصحة العامة والبيطرية للاستجابة لحالات مستقبلية محتملة من تفشي المرض. ويعهد بالمسؤولية الكلية لمراقبة وتنسيق الترتيبات المؤسسية والمتعلقة بالتنفيذ إلى لجنة الطوارئ الوطنية للسيطرة على انفلونزا الطيور (NACAIC) التي يترأسها وزير الصحة، في حين يتم استخدام الأموال من صندوق الائتمان العالمي (٣ مليون دولار) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يركز على التنفيذ السريع للنشاطات الأكثر إلحاحا.
المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة التأهيل البنك الدولي: ١٠مليون دولار أميركي هولندا: ٥ مليون يورو وكالة التنمية الفرنسية: ١٢ مليون يورو تاريخ الموافقة: ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني	لقد كان للفترة الطويلة من التراجع الاقتصادي عواقبها الوخيمة على الإيرادات البلدية وقدرة الحكومات المحلية على الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية. وقد تم ترجمة هذا إلى مخاطر متزايدة بشدة تتعلق بصحة وسلامة الشعب الفلسطيني الناتجة من تراكم النفايات الصلبة وشبكات الشوارع والمياه والصرف الصحي المتدهورة، لاسيما في المناطق المدنية المكتظة بالسكان. ويهدف المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة التأهيل إلى: (أ) توفير التمويل لإعادة تأهيل وصيانة البنى التحتية للمساعدة في الحد من مزيد من التدهور في تقديم الخدمات البلدية الأساسية، و(ب) إيجاد فرص عمل مؤقتة على المستوى المحلي من خلال إطلاق برامج إيجاد الوظائف مكثفة العمالة. إضافة إلى ذلك، ومن خلال صندوق الإقراض التنموي البلدي (MDLF)، فسوف يطلق المشروع مبادرات خلاقة لتحسين استرداد تكلفة الخدمات البلدية (عن طريق إدخال أنظمة قياس كهربائية مدفوعة مسبقا) وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية. وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع في الوقت الراهن بحوالي ٤٠,٢ مليون دولار أميركي مع تمويل بلغ ١٠ ملايين دولار من صندوق الائتمان الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية (TFGWB) بالإضافة إلى التزامات أخرى من هولندا ووكالة التنمية الفرنسية. ومن المحتمل أن تغطي النقاشات القائمة مع بنك التنمية الألماني (KFW) والسويد المبلغ المتبقي.

عمليات مجموعة البنك المستمرة	
الوصف	**اسم المشروع والتفاصيل**
مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الثالث البنك الدولي: ١٠مليون دولار أميركي وكالة التنمية الفرنسية: ٦ مليون يورو تاريخ الموافقة: ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني	يرمي المشروع إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لأولئك الفقراء أو الضعفاء أو المتأثرين بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة عن طريق وضع آلية فعالة لتحسين جودة واستدامة تقديم المنظمات غير الحكومية للخدمات الاجتماعية. وقد زاد أول مشروعين للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية بنجاح من قدرة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على القيام بنشاطات تقديم الخدمات الاجتماعية. وثمة حاجة الآن لتوحيد القدرات والحفاظ عليها بتوجيه القوة الدافعة وراء المزيد من التطوير للمنظمات غير الحكومية إلى أيدي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ولأجل هذه الغاية، فسوف يدعم مشروع المنظمات غير الحكومية الثالث تحويل منظمة إدارة المشاريع (PMO)، وهي وحدة تنفيذ ضمن جمعية الرفاهية الخاصة بالمشاريع السابقة، إلى مركز تطوير للمنظمات غير الحكومية (NDC)، وهي مؤسسة مخصصة لإيجاد المنح وتطوير القطاع. وفي الوقت ذاته، سوف يوفر المشروع تمويلا لتطوير والحفاظ على نشاطات توصيل خدمات اجتماعية معينة ترعاها منظمات غير حكومية.
برنامج دعم الخدمات الطارئة الثالث البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٣ كانون الأول ٢٠٠٧ تاريخ إنهاء المشروع: ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ قائد الفريق المسئول عن المهمة: إلين موريه	إن الهدف التنموي من برنامج دعم الخدمات الطارئة هو الحد من تدهور توصيل الخدمات الذي سببه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الالتزام بالتكاليف المتكررة غير المتعلقة بالرواتب. ويمول برنامج دعم الخدمات الطارئة المصاريف غير المتعلقة بالرواتب للوزارات الرئيسية وبناء على برنامج السلطة الفلسطينية للمصاريف المتكررة لهذه الوزارات.
مشروع تنمية القرى والأحياء البنك الدولي: ١٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٢٢ نيسان ٢٠٠٨ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٢ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني	يهدف هذا المشروع إلى تعزيز منهج تنموي منظم من أجل بناء قدرة المجتمعات على التخطيط للمصادر التنموية وإدارتها. وسيدعم المشروع المجتمعات الصغيرة في التخطيط لمبادرات محلية وترتيب أولوية احتياجاتهم من خلال عملية شاملة وتشاركية. كما سيقدم منح صغيرة لدعم الأنشطة المشتركة بين المجالس البلدية المختلفة لمشاريع تشكل جزء من خطها المحلية، الأمر الذي سيوفر حوافز للمجتمعات الصغيرة للعمل معا والاندماج في نهاية المطاف لتشكل بلدية واحدة.
مشروع إدارة خدمة الكهرباء البنك الدولي: ١٢ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ١٥ آيار ٢٠٠٨ تاريخ إنهاء المشروع: ٣٠ حزيران ٢٠١٢ قائد الفريق المسئول عن المهمة: مسكريم برهاني	يتلخص الهدف التنموي لهذا المشروع في تقليص الأعباء المالية لقطاع الطاقة ضمن موارد موازنة السلطة الفلسطينية من خلال تخفيض الاقتطاعات من إيرادات المقاصة فيما يخص المبالغ المقتطعة لشركة كهرباء إسرائيل. وهذا الأمر ممكن من خلال تبني الإجراءات المناسبة لتعزيز كفاءة القطاع ومؤشرات الأداء الرئيسية لمرافق توزيع الكهرباء التي تشمل: أ) تحسين أداء التحصيل، ب) تخفيض الخسائر الفنية وغير الفنية، ج) تخفيض المبالغ واجبة الدفع إلى شركة كهرباء إسرائيل على حساب المشتريات من الكهرباء، د) تعزيز وزيادة عدد المستهلكين. وسيضمن المشروع كذلك التشغيل الكامل لشركة توزيع كهرباء الشمال من خلال تمويل بناء القدرات.
منح السياسة التنموية- خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية البنك الدولي: ٤٠ مليون دولار أميركي تاريخ الموافقة: ٥ حزيران ٢٠٠٨ قائد الفريق المسئول عن المهمة: جون ناصر	هذا المشروع مصمم لدعم السلطة الفلسطينية في تنفيذها لبرنامج الإصلاح المبين بالتفصيل في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. ولتحقيق أكبر أثر، يركز المشروع على مجالين محددين: ١) تعزيز الوضع المالي للسلطة الفلسطينية و ٢) تحسين الإدارة الاموال العامة. وسيدعم البنك تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بطريقتين تكملان بعضهما البعض: ١- حيث قام بإنشاء صندوق ائتمان خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بناء على طلب السلطة الفلسطينية ٢- كما سيقدم منحة تنموية بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي.

ملف الضفة الغربية وغزة
حزيران ٢٠٠٨

	صندوق ائتمان لغزة والضفة الغربية				تمويل مشترك			
	الملتزم بها	المدفوعة	غير المدفوعة	المدفوعة	الملتزم بها	المدفوعة	غير المدفوعة	المدفوعة
المشاريع الحالية[1]	بالمليون دولار أمريكي			نسبة مئوية	بالمليون دولار أمريكي			نسبة مئوية*
٠١ مشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة	٩,٥	٩,٠	٠,٥	٪٩٥				
٠٤ مشروع المياه الطارئ	١٢,٥	١٠,٨	١,٧	٪٨٧				
٠٤ مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعية	١٠,٠	٣,٣	٦,٧	٪٣٣				
٠٥ مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة	٧,٨	٦,٨	١,٠	٪٨٧	٤,٦	٠,٠	٤,٦	٪٠
٠٥ مشروع ادارة الاراضي	٣,٠	٠,٩	٢,١	٪٣٠	١,٥	٠,٩	٠,٥	٪٦٣
٠٥ مشروع التعليم العالي	١٠,٠	٣,٤	٦,٦	٪٣٤	٣,٩	١,٤	٢,٤	٪٣٧
٠٥ مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة	٢٠,٠	١٤,٦	٥,٤	٪٧٣				
٠٧ مشروع الوقاية من أنفلونزا الطيور والسيطرة عليها	١٠,٠	١,٢	٨,٨	٪١٢				
٠٧ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الثالث	١٠,٠	٣,٣	٦,٧	٪٣٣				
٠٧ المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة التأهيل	١٠,٠	٣,٥	٦,٥	٪٣٥				
٠٧ برنامج دعم الخدمات الطارئة الثالث	١٠,٠	١,٩	٨,٠	٪١٩				
٠٨ مشروع تنمية القرى والأحياء	١٠,٠	٠,٠	٠,٠	٪٠				
٠٨ مشروع إدارة خدمة الكهرباء	١٢,٠	٠,٠	٠,٠	٪٠				
٠٨ منح السياسة التنموية– خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
المجموع	١٧٤,٨	٥٦,٧	١١٨,١	٪٣٢	١٠,٠	٢,٤	٧,٦	٪٢٤
صناديق الائتمان الممولة من قبل الجهات المانحة								
صندوق الائتمان اخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية[2]					١٠٨,٠	١٠٨,٠	٠,٠	٪١٠٠
بناء قدرات الحكومة المحلية					٢,٥	٢,٠	٠,٥	٪٧٩
برنامج دعم الخدمات الطارئة					٧٧,٥	٤٤,٩	٣٢,٦	٪٥٨
المجموع					١٦٣,٩	١٣٠,٨	٣٣,١	٪٨٠
المشاريع المكتملة[1]								
٠٠ مشروع ادارة قطاع الكهرباء	١٥,٠	١٤,٨	٠,٢	٪٩٩				
٠٣ مشروع دعم الخدمات الطارئة – المرحلة الثانية	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٧١,٦	٧١,٦	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ برنامج المهنيين المغتربين الفلسطينيين	٢,٣	٢,٣	٠,٠	٪١٠٠	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٪١٠٠
٠٢– مشروع دعم الخدمات الطارئة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٢٩,٢	٢٩,٢	٠,٠	٪١٠٠
٠٤ إصلاح الادارة المالية العامة SAO	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٧ برنامج التطوير القانوني	٢,٨	٢,٥	٠,٠	٪٨٩				
٩٦ مشروع البنية التحتية البلدية والتنمية	٤٠,٠	٤٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٥,٤	٥,٤	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ مشروع المشاريع التجارية الصغيرة	٢,٢	٢,٢	٠,٠	٪١٠٠				
٩٥ مشروع اعادة التأهيل الطارئ	٣٠,٠	٣٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٦٣,٩	٦٣,٩	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ صندوق وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف – MIGA	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٦ مشروع اعادة التاهيل الطارئ المرحلة الثانية	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٣,٥	٣,٥	٠,٠–	٪١٠٠
٩٧ مشروع التنمية المجتمعية	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٢,٨	٢,٨		
٠١ برنامج الاستجابة الطارئة	١٢,٠	١٢,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٥ مشروع اعادة تأهيل التعليم والصحة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٢٩,١	٢٩,١	٠,٠	٪١٠٠
٩٩ مشروع التنمية المجتمعية المرحلة الثانية	٨,٠	٨,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٧ مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة	٣١,٠	٣١,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٩٨ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٪١٠٠	٤,٦	٤,٦	٠,٠	٪١٠٠
٩٩ مشروع بيت لحم ٢٠٠٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٪١٠٠	٣,٦	٣,٦	٠,٠	٪١٠٠
٩٧ مشروع الاسكان الفلسطيني	١٧,٤	١٧,٤	٠,٠	٪١٠٠				
٩٨ المنطقة الصناعية في غزة	٧,٢	٦,٩	٠,٠	٪٩٦				
٩٩ مشروع المياه والصرف الصحي للمنطقة الجنوبية	٢١,٠	٢١,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٠٠ مشروع تطوير النظام الصحي	٧,٩	٧,٩	٠,٠	٪١٠٠				
٠١ مشروع العمل التربوي	٧,٠	٦,٩	٠,٠	٪٩٩				
٠٣ المشروع الطارئ الثاني للخدمات البلدية وإعادة التأهيل	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٪١٠٠				
٠١ مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية– المرحلة الثانية	٨,٠	٨,٠	٠,٠	٪١٠٠	١١,٦	١٠,٢	١,٤	٪٨٨
٠٢ مشروع تنمية المجتمع التكاملي	١٥,٠	١٢,٤	٢,٦	٪٨٢				
٠٠ مشروع البنية التحتية البلدية والتنمية المرحلة الثانية	٧,٥	٧,٣	٠,٠	٪٩٧				
المجموع المكتمل	٤٢٩,٢	٤٢٥,٦	٢,٨	٪٩٩	٢٢٥,٧	٢٢٤,٣	١,٤	٪٩٩
المجموع (الحالي والمكتمل)	٥٣٢,٠	٤٨٢,٣	٤٩,٧	٪٩١	٣٩٩,٥	٣٥٧,٥	٤٢,١	٪٨٩
صندوق الائتمان الممول من قبل عدة جهات مانحة								
صندوق هولست					٢٨٥,٧	٢٨٥,٧	٠,٠	٪١٠٠
الصندوق الائتماني للمساعدة الفنية					٢٣,٦	٢٣,٦	٠,٠	٪١٠٠
PEACE مرفق السلام					٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠–	٪١٠٠
صندوق ائتمان إصلاح الادارة المالية العامة					٢٧٣,٤	٢٧٣,٤	٠,٠	٪١٠٠
صندوق الائتمان الممول من قبل عدة جهات مانحة					٦٠٧,٧	٦٠٧,٧	٠,٠–	٪١٠٠
المجموع الكلي	٥٣٢,٠	٤٨٢,٣	٤٩,٧	٪٩١	١,٠٠٧,٢	٩٦٥,١	٤٢,١	٪٩٦

* ٪بالنسبة لبعض التمويل المشترك، يضاف دخل الاستثمار إلى المبلغ الأصلي ويصرف مما يرفع الدفعات إلى ما يزيد عن ١٠٠

١/ العام الذي يقر فيه مجلس المدراء التنفيذيين للبنك الدولي

٢/ لمزيد من المعلومات عن صندوق الائتمان، الرجاء زيارة الموقع www.worldbank.org/ps

التطورات والآفاق الاقتصادية[1]

١- بمنأى عن آثار التدهور الاقتصادي المستمر منذ فرض القيود في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يواجه احتمالات أكثر خطورة – ألا وهو حدوث تغيير جذري في تركيبته، مع استمرار اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي ومساعدات الدول المانحة، الأمر الذي يحد من الموارد المتوفرة للاستثمار ويؤدي بالتالي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية اللازمة لتحقيق اقتصاد يتمتع بالاكتفاء الذاتي. وما يزيد من تفاقم المشكلة هو تزايد حجم القوى العاملة وتراجع القطاع الخاص مما يفرض المزيد من الضغط على القطاع العام ليصبح البديل الأساسي لفرص العمل.[1]

٢- أثناء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتراضات والحوالات المالية والمساعدات المتزايدة خارج القنوات المعتادة للسلطة الفلسطينية وذلك لدعم الاستهلاك في كل من القطاعين العام والخاص، ولكن، وفي الوقت ذاته، طرأ تدهور على حجم الاستثمار. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفض الاستهلاك المحلي بنسبة ٠,٦٪ فقط بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ولكن الاستثمار تدهور إلى مستويات متدنية بشكل خطير. فقد تجمدت استثمارات القطاع العام في العامين المنصرمين حيث استُخدمَت كل الأموال الحكومية تقريباً لدفع الرواتب وتغطية التكاليف التشغيلية. ويقدِّر صندوق النقد الدولي أن استثمارات القطاع الخاص انخفضت بنسبة تزيد على ١٥٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وليس هناك ثمة دليل على أنها ارتفعت بشكل أو بآخر في عام ٢٠٠٧. ولا يزال إجمالي تكوين رأس المال الذي ساهم به القطاع الخاص أقل من ١٦٪ في عام ٢٠٠٧[2].

٣- لقد حد تشكيل حكومة وصاية في منتصف عام ٢٠٠٧ واستئناف إرسال المعونات من آثار وقف المعونات في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولكن بشكل جزئيً فقط. لقد كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ سلبية ولكنه ما لبث أن تعافى في الضفة الغربية في النصف الثاني من العام نفسه. ونظراً لحقيقة الوضع في غزة، قُدِّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٧ بحوالي صفر٪[3]، والذي يشير، إذا ما أخذنا النمو السكاني المتزايد بالاعتبار، إلى تدهور الدخل للفرد الواحد[4]. ويُقدَّر بأن إجمالي الدخل للفرد الواحد قد انخفض بنسبة ٤٠٪ تقريباً بالمقارنة مع الحد الأعلى الذي وصل إليه في عام ١٩٩٩. ولا يمكن المبالغة في تقدير الآثار الناجمة عن الإغلاقات والقيود المفروضة على الحركة. وفي الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠، شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً بمعدل ٦٪ في السنة الواحدة. ولو أن هذا النمط استمر إلى ما بعد عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي تم فيه تشديد هذه القيود، لكانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تضاعفت مقارنة بقيمته الحالية لتصل إلى ٨ مليار دولار أمريكي.

٤- إضافة إلى ذلك، لم يطرأ تغيير يُذكَر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، على الرغم من استئناف المعونات. وقُدِّرت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٢٣٪ في عام ٢٠٠٧، بينما كانت تُقَدَّر بنسبة ١٠٪ فقط قبل اندلاع الانتفاضة في عام ٢٠٠٠. فقد وصلت نسبة البطالة على أعلى مستوياتها في غزة، حيث بلغت ٣٣٪ تقريباً من القوى العاملة النشطة. ومن المرجَّح أن ترتفع إلى أعلى من ذلك حيث أن تسريح العمال من القطاع الصناعي قد يصبح وضعاً دائماً. وقد بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ١٩٪ تقريباً. وقد طرأت زيادة ثابتة على نسبة السكان الذي

---

١ إقتطاف من تقرير المراقبة الإقتصادية للجنة الإرتباط الخاصة أيار/مايو ٢٠٠٨ بعنوان "تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية".

٢ تقرير سلطة النقد الدولية للجنة الارتباط الخاصة، أيار/مايو ٢٠٠٨.

٣ تقرير سلطة النقد الدولية للجنة الارتباط الخاصة، أيار/مايو ٢٠٠٨. تشير التوقعات الفصلية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي النمو قد يكون أعلى بقليل. ولكن، إذا ما أخذنا معدلات النمو السكاني بعين الاعتبار، فإن ذلك سيؤدي إلى النتيجة ذاتها بالنسبة لمعدلات النمو المتدنية والسلبية للفرد الواحد.

٤ لدى إصدار هذا التقرير، لم تتوفر قيمة منفصلة خاصة بكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يساوي صفر. ونظراً للانهيار الاقتصادي الذي يشهده القطاع منذ عام ٢٠٠٧، فمن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان إيجابياً. ولكن، علماً بأن عدد السكان في الضفة الغربية يساوي ضعف عدد سكان قطاع غزة، يمكننا القول بأن النمو المتواضع في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة لم يكن كافياً ليعادل التدهور الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة.

٥ دراسات القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يعيشون في فقر مدقع في قطاع غزة[6] حيث ارتفعت نسبتهم من ٢١,٦٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٣٥٪ تقريباً في عام ٢٠٠٦. ومع استمرار التدهور الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ وتشديد الحصار على غزة، فمن المرجَّح أن يرتفع المعدل الحالي للفقر المدقع إلى أعلى من المستويات التي كان عليها في عام ٢٠٠٦. وتعكس مستويات الفقر هذه حجم الاستهلاك الحقيقي. وإذا ما استثنينا الحوالات والمعونات الغذائية واعتبرنا أن الفقر يعتمد فقط على الدخل العائلي، سترتفع نسبة الفقر في غزة إلى ٦٧٪ تقريباً. وتُعتبَر الزيادة في نسبة الفقر في الضفة الغربية أقل نسبياً، ولكنها تُعَد ذات دلالة في الوقت ذاته.

٥- وبشكل عام، لا تزال شريحة كبيرة من القطاع الخاص في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تتحدث عن ظروف عمل متدهورة. ففي غزة، ارتفع عدد المنشآت التي تحدثت عن ظروف عمل متدهورة من حيث المبيعات والقدرة على نقل السلع إلى الأسواق وحالات التسريح من العمل بشكل كبيرة في الفترة ما بين حزيران/يونيو ٢٠٠٧–آب/أغسطس ٢٠٠٧ عندما بدأ الإغلاق شبه الكامل لقطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ارتفعت نسبة المنشآت التي تحدثت عن ظروف متدهورة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ حيث ذكرت ٢٤٪ من هذه المنشآت تزايد صعوبات نقل السلع، بينما تحدثت ٤٠٪ منها عن تدهور المبيعات و٩٪ عن حالات تسريح العمال في كانون الأول/ديسمبر (انظر الشكل ١)[7].

الشكل (١): آراء مؤسسات القطاع الخاص

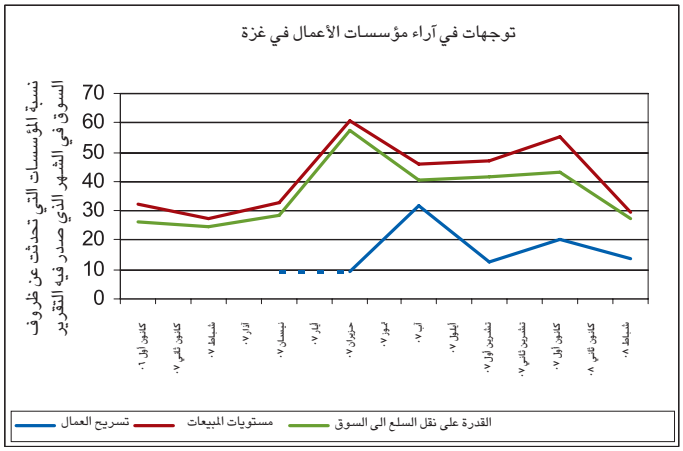

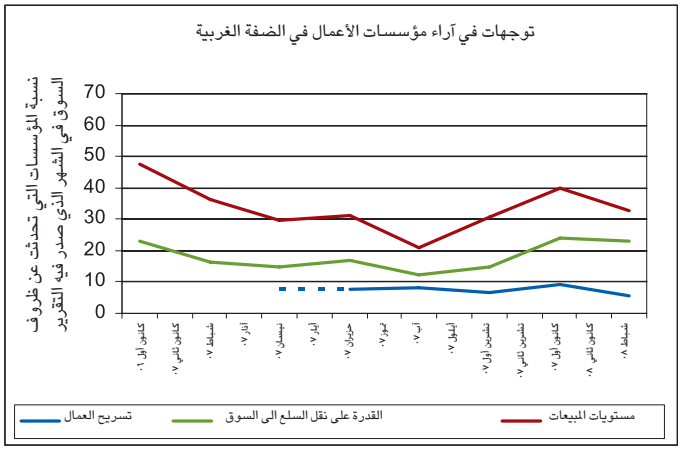

٦- يبقى القطاع الخاص مقيَّداً وخاضعاً لضغوطات القيود المفروضة على الحركة والعبور وكذلك انخفاض نسبة الاستهلاك نتيجة ضعف القوة الشرائية. ففي الضفة الغربية، يرى أصحاب المنشآت أن تدني المبيعات يُعزى بشكل متساو إلى تدني القوة الشرائية نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور من جهة والحصار والقيود والإجراءات العسكرية الإسرائيلية من جهة أخرى (٢٥٪ من الخاضعين للدراسة). ولن يكون من المستغرَب أن تعزو الغالبية العظمى من أصحاب المنشآت في قطاع غزة تدني المبيعات إلى الحصار الإسرائيلي بشكل رئيسي، بعد أن كان أصحاب المؤسسات الذين استجابوا على هذا النحو يشكلون ١٤٪ فقط في العام الماضي حيث أعطت نسبة مماثلة من أصحاب المنشآت في الضفة الغربية الاستجابة ذاتها (انظر الشكل ٢).

الشكل (٢): آراء مؤسسات القطاع الخاص حول تدني المبيعات

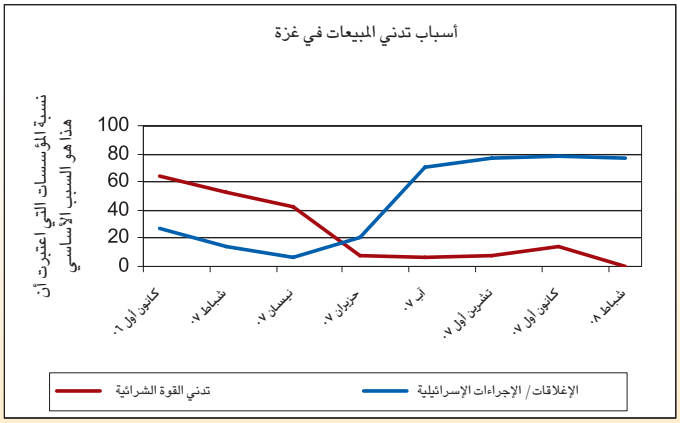

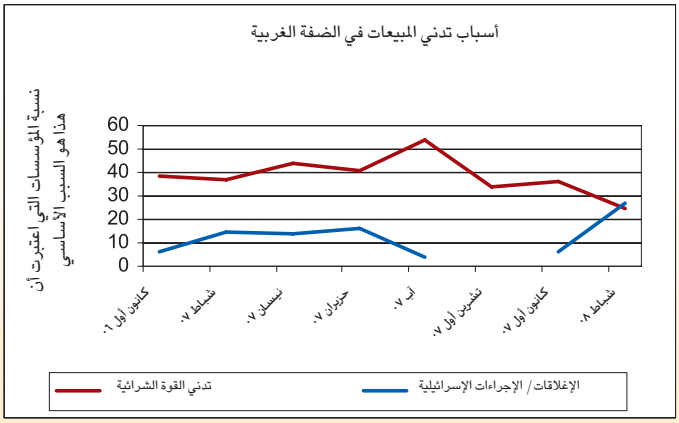

٦ والتي تم تحديدها بمستوى ١٨٣٧ شيقل جديد، وهي موازنة تكفي فقط لسد حاجات عائلة مكوَّنة من ستة أشخاص من الطعام والملابس والمسكن.

٧ استطلاع حول آراء أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية حول الوضع الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لأشهر معيَّنة في الفترة ما بين ٢٠٠٦–٢٠٠٨. استناداً إلى الاستطلاع آخر شمل ما بين ٣٥٠–٥٠٠ مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٧- تقدِّر موازنة الحكومة لعام ٢٠٠٨، والتي تم إقرارها في آذار/مارس، إجمالي الإنفاق بما يُعادل ٣,٣٣٨ مليار دولار ووجود فجوة مالية بما يزيد على ٢ مليار دولار، والتي ينبغي تغطيتها من خلال المعونات الخارجية. وقد اتضح ذلك من خلال إجراء مقارنة دقيقة مع موازنات الفائض التي هيمنت في عام ١٩٩٩ عندما كان الاقتصاد يشهد نمواً. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية عن خطة إصلاح وتنمية فلسطينية لزيادة نسبة الإيرادات وتخفيض النفقات وإجراء إصلاحات في القطاعات وذلك لتعزيز الفاعلية. ولكن وحتى بعد اتخاذ هذه الإجراءات وعلى فرض حدوث نمو اقتصادي، فإن الفجوة المالية للنفقات المتكررة وحدها تُقدَّر بحوالي ١,٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

٨- إن الوضع الاقتصادي الحالي هو نتيجة الحاجة إلى إصلاحات جدية في السلطة الفلسطينية، والتي يرافقها معالجة فورية للقيود المفروضة على الحركة والعبور والمرتبطة بالمخاوف الأمنية الإسرائيلية، والنمو الاستيطاني الذي قسَّم الاقتصاد إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. ففي الوقت الذي شرعت فيه السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، على الرغم من بطء سير العمل، إلا أن التقدم الناتج كان بسيطاً بالنسبة لتخفيف القيود على الحركة والعبور. وفي الضفة الغربية، ارتفع عدد نقاط التفتيش من ٣٧٦ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٠٠ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ويوجد حالياً ١٤٩ مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، و١١٠ موقعاً عسكرياً، وتعتبر الحكومة الإسرائيلية الكثير من هذه المواقع غير قانونية. ومنذ معاهدات أسلو في عام ١٩٩٣، ارتفع عدد المستوطنين٦٣ ٪ إلى ٤٥٠٠٠٠ تقريباً. وقد صودر ما يعادل ٣٨٪ من أراضي الضفة الغربية لبناء المستوطنات والمواقع العسكرية والمناطق العسكرية المغلقة وحدود البلديات والمناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات. ويمنَع عبور الفلسطينيين الذي لا يحملون تصاريح خاصة إلى المناطق الزراعية في منطقة غور الأردن، كما يمنَع وصول المنتجين إلى أسواق القدس الشرقية. وقد أنشأت الحكومة الإسرائيلية خمسة معابر لنقل السلع التجارية بين إسرائيل والضفة الغربية. وتستخدم المعابر نظام نقل متعاقب يشبه النظام القائم في أحد المعابر في غزة، إلا أنه من غير المرجَّح أن يستوعب هذا النظام الحجم المتوقَّع من الحركة المتدفقة. حيث أن أكثر من ٩٥٪ من التجارة الفلسطينية تتم مع أو من خلال إسرائيل.

آخر التطورات في قطاع غزة

٩- لقد دمرت سياسة الإغلاق المستمر في غزة منذ أحداث ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ما تبقى من قوام القطاع الخاص، حيث أصبح امكانية إنعاش هذا القطاع من جديد يزداد صعوبة[٨]. فكما ذُكر سابقاً، ارتفعت نسبة سكان غزة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى حوالي ٣٥٪ في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقَّع أن يرتفع إلى أعلى من ذلك في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وإذا ما تم استثناء الحوالات والمعونات الغذائية، سترتفع نسبة الفقر هذه إلى ما يقارب ٦٧٪.

١٠-تمثِّل نسبة العمالة التي يوفرها القطاع الخاص في غزة أكثر من ٥٣٪[٩]، ما يعادل أكثر من ١٠٠٠٠٠ وظيفة. ولا تتوفر حالياً أية بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، ولكن قطاع غزة ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ (٤٤٪)، ويُعَد القطاع الخاص المساهم الرئيسي في هذا. وتتجه معظم مصانع غزة نحو التصدير وقد أبرمت عقود شراء وعروض مع الشركات الإسرائيلية وشركات أخرى. وتعتمد الجهات المصنِّعة في غزة في مدخلاتها بشكل أساسي تقريباً على الواردات، وحتى وقت قريب تم تصدير حوالي ٧٦٪ من الأثاث و٩٠٪ من الملابس و٢٠٪ من منتجاتها الغذائية إلى إسرائيل وتم تصدير بعض هذه المنتجات إلى الضفة الغربية.

١١-بحسب اتحادات الأعمال في غزة، أدت القيود المفروضة حالياً إلى تجميد ٩٦٪ من الأعمال الصناعية في غزة. ويشمل ذلك عمليات التصنيع والزراعة والخدمات الموجَّهة نحو التصدير (انظر الجدول ١). ولم يتسنى الوصول لا إلى المدخلات من أجل الإنتاج ولا إلى أي سوق للصادرات، الأمر الذي حوَّل غزة إلى اقتصاد استهلاكي مدعوم بشكل أساسي بواسطة رواتب القطاع العام والمعونات الإنسانية. وخلال عام ٢٠٠٧، خسر قطاعي الأثاث والملابس مبيعات صادرات محتمَلة تُقدَّر بحوالي ١٧ مليون دولار و٢٤ مليون دولار على التوالي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٧، عمل حاولي ٦٥٠٠ شخص في قطاع الأثاث و٢٥٠٠٠ شخص في قطاع الملابس. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، انخفضت هذه الأعداد إلى ٧٥ وصفر، على التوالي. وبحسب اتحاد المتعاقدين الفلسطينيين، انخفض عدد شركات البناء من ١٢٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى صفر تقريباً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد تم تجميد كل مشاريع البناء والتنمية، بما في ذلك المشاريع الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين والتي تُقدَّر قيمتها بأكثر من ١١٦ مليون دولار وذلك بسبب نقص مواد البناء. ونتيجة للإغلاق المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، قُدِّرَت قيمة مشاريع البناء التي تم تجميدها بحوالي ٢٤٠ مليون دولار وتم تسريح ٤٢٠٠٠ عاملاً[١٠]. وقد أدى شح مواد البناء إلى ارتفاع ملحوظ في تكلفة مواد البناء[١١].

---

٨ في ردها على هذه العبارة، ذكرت السلطات الإسرائيلية أهمية التركيز على الأسباب التي تكمن وراء سياسة الإغلاق الحالية، والتي تشمل سيطرة مسلحي حماس على قطاع غزة والهجمات المستمرة على المدنيين الإسرائيليين. وبحسب منسِّق شؤون المناطق المحتلة الإسرائيلي، تم إطلاق حوالي ٣٥٠٠ صاروخاً يدوية الصنع من قطاع غزة على إسرائيل. وفي شهر آذار/مارس وحده، تم إطلاق ما يقارب ١١٠ صاروخاً على إسرائيل.

٩ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، وفقاً للبيان الصحفي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/مارس ٢٠٠٨

١٠ وفقاً لجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفضت العمالة في قطاع البناء بنسبة ٧٨٪ في الفترة ما بين الربع الثاني والأخير من عام ٢٠٠٨.

١١ بحسب نقابات الأعمال في غزة، أدى الحصار المفروض على القطاع إلى خسائر متراكمة تُقدَّر بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، تدهور قطاع الصيرفة بنسبة ٦٠٪.

الجدول (١): التدهور الاقتصادي في قطاع غزة[١٢]

	حزيران ٢٠٠٥	تموز ٢٠٠٧	كانون أول ٢٠٠٧	كانون ثاني ٢٠٠٨	شباط ٢٠٠٨	آذار ٢٠٠٨
المؤسسات العاملة	٣٩٠٠	٧٨٠	١٩٥	١٥٠	١٥٠	١٣٠
العمال العاملين	٣٥٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٥٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠

ملاحظة: تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاضاً أقل حدة في العمالة الصناعية، من ١٧٠٠٠ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ (نيسان–حزيران) إلى ١١٠٠٠ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧ (تشرين ثاني–كانون أول)، ما يمثّل انخفاضاً بنسبة ٣٣٪. يستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معايير منظمة العمل الدولية لتحديد العمالة.

١٢-لقد تأثر قطاع الصادرات الزراعية تحديداً، والذي يضم أكثر من ٤٠٠٠٠ عامل، فهو يعتمد بشكل كلي على سوق الصادرات وعلى واردات الأسمدة والمبيدات الحشرية ومواد التغليف والمدخلات الأخرى. ولتوضيح ذلك، فقد تمكن مزارعي القرنفل في غزة، وذلك نتيجة إغلاق المعابر، من تصدير ١٠ مليون زهرة فقط من أصل أكثر من ٤٥ مليون زهرة منتجة مما أدى إلى خسارة تُقدَّر بقيمة ٦,٥ مليون دولار، ولذلك فقد لجئوا إلى بيع الزهور كعلف للحيوانات. وجدير بالذكر أن القرنفل والفراولة تُعَد من أكبر المحاصيل الزراعية التي يصدرها قطاع غزة. وقد تولّد محاصيل القرنفل والفراولة ما يقارب ٢٠ مليون دولار من الدخل (١٠ مليون دولار لكل منهما). وتُقدَّر الخسارة الناتجة عن مبيعات الفراولة خلال الموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بحوالي ٧ مليون دولار[١٣].

١٣-وقد أثر تدني واردات الوقود إلى غزة على أنشطة القطاع الخاص ومشاريع الجهات المانحة. لقد بدأت السياسة الإسرائيلية المتمثِّلة في تخفيض إمدادات الوقود كرد على الهجمات المستمرة على إسرائيل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة ما بين كانون ثاني وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وقد تم استيراد حوالي ١٨ مليون لتر من الوقود في الشهر الواحد. وقد انخفضت هذه الكمية بحوالي ٢٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٠٧، و١٤٪ في كانون الأول و٢٠٪ في كانون الثاني ٢٠٠٧ و٣٨٪ في شباط و٢٥٪ في آذار. وفي شباط ٢٠٠٨، انخفضت نسبة الديزل بحوالي ٦٧٪ وانخفضت نسبة البنزين بحوالي ٨٠٪[١٤].

١٢ البيانات الأصلية مأخوذة من الاتحادات الصناعية في غزة والتي تم إبلاغها لمركز التجارة الفلسطيني (بالتريد) والمقابلات الأخيرة التي أجراها البنك الدولي مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
١٣ بحسب تقارير الاتحادات الزراعية في غزة وبالتريد. وقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات مختلفة.
١٤ بالتريد، مراقبة الحركة على المعابر في غزة، التقرير نصف السنوي (تشرين الثاني ٢٠٠٧–آذار ٢٠٠٨) ٧ نيسان، ٢٠٠٨

مشروع جديد للبنك الدولي

مشروع ثان لإدارة الأراضي

سوف يضيف هذا المشروع المقترح إلى الإنجازات التي حققها مشروع إدارة الأراضي الحالي، وهو يقوم على أولويات السلطة الفلسطينية كما حددتها خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في شهر كانون أول عام ٢٠٠٧ والتي وضعت إصلاح إدارة الأراضي على رأس الأولويات لتحفيز التنمية الاقتصادية. وسوف يبنى هذا المشروع المقترح على الأسس القائمة لمشروع إدارة الراضي الحالي لإصلاح قطاع الأراضي بدءا بإصلاح السياسات الرئيسية والإصلاح المؤسسي وإعادة هيكلة سلطة الأراضي الفلسطينية، وذلك بإطلاق عمليات نظامية لمسح الأراضي وتسجيلها وتحسين التشريعات والأنظمة والإجراءات القائمة.

ومن المتوقع أن يقدم البنك الدولي، مع شركائه المتمثلين بحكومتي فنلندا والدنمرك، ما يقرب من (٢٠) مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الأربع القادمة لمشروع إدارة الأراضي الثاني. ومن المتوقع أن تتجه تلك الأموال لتمويل التنمية المؤسسية عبر إعادة هندسة المكاتب الإقليمية لسلطة الأراضي الفلسطينية وبناء قدرات موظفيها والعمليات النظامية لمسح الأراضي وتسجيل ما يقرب من (٢٠٠٠٠٠) دونم في مناطق مختارة من الضفة الغربية وقطاع غزة، و المزيد من العمل على صياغة السياسات مع التركيز على أراضي الوقف.

في هذه المقابلة، تشاطرنا ريتفا رينيكا، المديرة الجديدة لمجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، رؤيتها وخططها الرامية إلى إدارة التحديات والفرص في المنطقة والبنك الدولي. علماً بأن أن نطاق عمل مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية يغطي كلاً من: سياسة الاقتصاد، ورصد أوضاع الفقر، والقطاع العام، والمساواة بين الجنسين، وتنمية القطاع الخاص، والتمويل.

ويأتي تعيين رينيكا في أعقاب توليها منصب المدير القطري الميداني لمنطقة الجنوب الأفريقي. وكانت قبل ذلك تعمل مديرا للأبحاث لدى مجموعة أبحاث التنمية في مقر البنك الدولي.

س: ما هي التحديات التي تواجهينها في وظيفتك الجديدة؟

ر: بصفتي حديثة العهد بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التحدي الماثل أمامي هو التعرف على البلدان التي تتعامل معنا. فزيارتي لمصر سمحت لي بلقاء النظراء في أكبر بلد مقترض لدينا. كما أننا نظمنا، بالتعاون مع إدارتي السابقة والبنك الأفريقي للتنمية، مؤتمرا في القاهرة للبلدان متوسطة الدخل ومن بينها بلدان شمال أفريقيا المتعاملة معنا. وسيمنحني المنتدى الاقتصادي العالمي المقبل في شرم الشيخ فرصة أخرى للقاء عدد أكبر من النظراء كما أنني أنوي التوجه إلى المغرب في يونيو/حزيران. كل هذه جهود ترمي إلى الارتفاع إلى مستوى هذا التحدي.

والتحدي الآخر هو التعرف على فريق العاملين في مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وباقي العاملين بإدارة المنطقة. وبفضل المعتكف الذي قمنا به مؤخراً، تمكنت من اللقاء والتفاعل مع فريق خبرائنا الاقتصاديين الموهوبين والملتزمين وأخصائيي القطاع العاملين في مقر البنك أو في المكاتب الميدانية. وقد طلبت مقابلات مسجلة على شرائط فيديو من المديرين القطريين ومديري القطاعات بالمنطقة كي أعرف منهم بشكل أفضل ما يتوقعونه من فريقي وأين يعتقدون أن هناك فرصاً لزيادة آفاق التعاون. وقال المديرون، على سبيل المثال، إن الخبراء الاقتصاديين في المكاتب القطرية يلعبون دوراً تكميلياً مهماً، وقد وعدت بأن أفعل ما بوسعي لمساعدتهم على أن يقومون بذلك. وفيما مضى، كانت وظيفة مدير مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مندمجة مع وظيفة رئيس للخبراء الاقتصاديين في إدارة المنطقة. والمنطقة الآن بصدد فصل هذين المكتبين وتعيين رئيس للخبراء الاقتصاديين. وهذا أيضا سيعني إعادة تعريف في نطاق عمل إدارتي.

س: ما هي التحديات الفورية للسياسات المدرجة على أجندة عملك الحالية؟

ر: إنني ومنذ اليوم الأول أعمل مع الفريق للتعامل مع قضية أسعار الغذاء المتزايدة بسرعة. ويتضمن هذا قيادة فريق مهام في المنطقة يتألف من مديري القطاعات والمكاتب القطرية. والهدف هو تقديم خدمة أفضل لعملائنا من خلال دمج كل الأوجه المتعلقة بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء مثل المالية العامة، والتجارة، ومكافحة الفقر، والحماية الاجتماعية، والزراعة، والمياه. وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا لأنها مستورد صرفة كبيرة للغذاء. ففي اليمن، على سبيل المثال، حيث زادت أسعار القمح بمقدار الضعف خلال عام، ربما يكون الفقر قد زاد فعليا بمقدار ست نقاط مئوية مما يبدد المكاسب التي تحققت للحد من الفقر منذ عام ١٩٩٨. وتقديم دعومات كبيرة للمواد الغذائية ومنتجات الطاقة هو أمر تتفرد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشكل ما بين٣ إلى ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد جعل ارتفاع أسعار الغذاء من إصلاح هذه البرامج أمرا أكثر صعوبة. وتتطلع الحكومات للبنك الدولي من أجل المشورة بشأن السياسات التي تتعلق بكيفية التعامل مع الأزمة. كما يبحث البنك إنشاء تسهيل يتيح موارد تمويلية سريعة، بخاصة للبلدان الفقيرة الهشة.

ما هي المسؤوليات الأساسية لإدارتك؟

تتحمل إدارتي طائفة كبيرة من المسؤوليات: من رئاسة عمل المنطقة بشأن السياسات الاقتصادية، إلى قيادة دراسات تحليل أوضاع الفقر، فمساندة زيادة التجارة والقدرة على المنافسة، وتسهيل عملية إصلاح القطاع العام، وتحسين أسلوب إدارة الحكم، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص، وتعزيز أسواق المال. هذه هي محاور التركيز التي نتولى من خلالها زمام القيادة باسم البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لكننا لا نعمل بمعزل عن الآخرين. وهذا هو السبب في أنني أكرس كل وقتي خلال أول شهرين للاستماع إلى والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من ممثلي عملائنا ومختلف الزملاء من قطاعات البنك الدولي، بما فيهم الزملاء من مؤسسة التمويل الدولية. والأولوية بالنسبة لي هي التأكد من أننا نعمل عن كثب مع قطاعات أخرى وأن نجري حوارا مفتوحا مع عملائنا.

س: ما هي بعض الفرص التي ترين أنها تشجع دور القطاع الخاص في تنمية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

إنني حريصة بشكل خاص على تعزيز مساندة البنك لتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأعتقد أنه يتحتم على المنطقة العمل على خلق وظائف لقوة العمل المتزايدة. وفي السنوات الأخيرة، أجرى البنك تقييما لمناخ الاستثمار كي نحسن فهم ما يمنع الشركات من زيادة الاستثمار والنمو وخلق فرص العمل. ويتضمن العمل التحليلي والمتعلق بالسياسات الجاري تنفيذه قضايا مثل القدرة على الحصول على التمويل، والإصلاح التنظيمي، وسياسات الأراضي، والإصلاح القانوني للشركات، والإصلاح الضريبي. وفي مسؤولياتي السابقة، عملت أيضا كثيرا مع فرق تقييم مناخ الاستثمار ووجدت أنها أداة مفيدة لتحديد أجندة الإصلاح وأنشطة العمليات.

ونحن نعكف حاليا أيضا على إعداد تقرير رئيسي لتنمية القطاع الخاص في المنطقة سيتم إصداره قريبا. فكونوا على تواصل معنا!

أين التقدم الذي تلمسيه في أجندة إدارة الحكم (Governance) بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي حاليا موطن لعدد من أكبر القطاعات العامة في العالم ومن هنا تتجلى بشكل خاص أهمية كفاءة استخدام الموارد، والشفافية والمشاركة العامة. وقد أصبحت أجندة إدارة الحكم خلال السنوات القليلة الماضية واحدة من أهم قضايا التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وقد أكدت مجموعة متنوعة من المنتديات الإقليمية من الإسكندرية إلى الدوحة على ترسيخ ومؤازرة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص والتأكيد على تقديم الخدمات التي تتسم بالجودة للجمهور. وقد عملت خلال الجزء الأكبر من مشوار عملي لدى البنك في موضوعات تتعلق بإدارة الحكم – خاصة موضوعات تتصل بالمعلومات، والمشاركة وقوة العملاء– وإنني أرغب كثيرا في المساهمة في هذه الموضوعات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا.

ما هي رسالتك في المرحلة التالية؟

لدي قناعة تامة بفكرة أن البنك الدولي هو مؤسسة تعاونية للتنمية هدفها خدمة البلدان من أعضائها بأقصى درجة من الفعالية الممكنة. وقد اعتدت وأنا في الجنوب الأفريقي القول بأن مجموعة البنك الدولي هي كيان للتنمية لا يتعلق بالأيديولوجيات. ولذا فإن "رسالتي" تتمثل في وضع هذه الروح موضع التنفيذ العملي فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال قيادة ومساندة فريق يزيد على ٥٠ من الخبراء الاقتصاديين والمهنيين الآخرين.

س: ما هي بعض الأفكار الجديدة التي ستخدم رؤيتك من أجل علاج أكثر فعالية؟

على الرغم من الجهود الواعدة والمبادرات، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالت متأخرة عن مناطق أخرى تتمتع بنفس المستويات من الدخل من حيث إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة، وصنع القرار، وفي بعض الأحيان، المعاملة المتساوية أمام القانون. واستشرافاً للمستقبل، آمل في أن يزيد البنك بدرجة كبيرة من عمله التحليلي وحوار السياسات بين عملائه من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول المساواة بين الجنسين.

كما أنزع أيضا إلى تقييم الأثر. فمع محدودية الموارد ولا محدودية الاحتياجات، ينبغي أن تكون عمليات تقييم الأثر جزءا لا يتجزأ من السياسات وقرارات الإنفاق العام. فنحن نحتاج لأن نعرف الممارسات الناجحة وغير الناجحة ولماذا. وأنا أنوي العمل مع فريقي ونظرائنا لوضع برنامج متعدد القطاعات لتقييم الأثر. ولابد أن يساعد ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة بشكل جيد. وهذه المنطقة معروفة بتحفظها في جمع البيانات والتحليل، كما أن نشرها هو أكثر محدودية مما يحول دون زيادة الشفافية والمساءلة من قبل القطاع العام. ويمكن أن يكون التشجيع على تقييم الأثر والتأكد من نشره بشكل جيد، وسيلة فعالة لتحسين أداء أجهزة الخدمة العامة.

من واقع خبرتك، ما مدى اختلاف أو تشابه العمل التنموي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بما كنت تتعاملين معه في منطقة الجنوب الأفريقي؟

تأكد أن المنطقتين مختلفتين للغاية. بيد أن بينهما العديد من أوجه الشبه أيضا. وقد تراوحت القضايا التي تتناولها إدارة منطقة الجنوب الأفريقي من الفقر الملح في مدغشقر إلى الاحتياجات المعقدة لبلدان متوسطة الدخل مثل جنوب أفريقيا أو بوتسوانا. وتتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنوع مشابه، إذ أن خلق فرص العمل هو موضوع تنموي ملح لكلتا المنطقتين. ففي الجنوب الأفريقي، كنا نساند أنشطة الأعمال ٢٤ ساعة يوميا، سواء من خلال خدمات الإقراض أو تقديم المشورة لأغلب العملاء المحتاجين لذلك. ونريد أن نفعل الشيء ذاته في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأعتقد أن العمل بالتعاون مع منظمات تنموية أخرى، مثل الصناديق العربية والمانحين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هو عنصر مهم للغاية لنجاح البنك وإدارتي.